

أعداء الإنترنت

تشمل لائحة "أعداء الإنترنت" الجديدة التي أعدتها مراسلون بلا حدود 15 دولة: المملكة العربية السعودية، روسيا البيضاء، بورما، الصين، كوريا الشمالية، كوبا، مصر، أثيوبيا، إيران، أوزبكستان، سوريا، تونس، تركمانستان، فييتنام، وزيمبابوي. كانت هذه اللائحة تنطوي على 13 دولة وحسب في العام 2007، ما يشير إلى انضمام دولتين من أفريقيا شبه الصحراوية هما زيمبابوي وأثيوبيا إلى فريقي الرقابة التقليديين. ولا عجب في ذلك، فهذان النظامان يعتديان باستمرار على وسائل الإعلام التقليدية. ومع أن معدل ولوج الإنترنت ضعيف جداً فيهما، إلا أنه يبقى كافياً لبث الرعب والقلق في نفوس حكامهما. وتستمد كل هذه الدول وسائل قمعهما من مجموعة كاملة متكاملة ومتكيفة مع الشبكة: الترسانة التشريعية، الملاحقة في المقاهي الإلكترونية، ضبط الشركات المزودة لخدمة الإنترنت... والنتيجة: زج 63 مخالفاً إلكترونياً في السجن في ست دول (المملكة العربية السعودية، بورما، الصين، مصر، سوريا، فييتنام) فضلاً عن اعتقال 31 مدوناً والاعتداء على 21 آخرين في العام 2007.

إلى هذه اللائحة الأولى، نضيف هذا العام 11 "دولة خاضعة للرقابة": البحرين، الإمارات العربية المتحدة، إريتريا، غامبيا، الأردن، ليبيا، ماليزيا، سريلانكا، طاجيكستان، تايلاند، واليمن. وخلافاً للدول الواردة في اللائحة الأولى، لا تتولى هذه البلدان سجن المدونين وفرض الرقابة المكثفة على الشبكة. ولكن النزعة كبيرة والانحرافات مألوفة في هذا الصدد. وغالباً ما تلجأ هذه الدول إلى إطار قانوني ضروري لكم الإنترنت. وأحياناً ما تستخدم السلطات القضائية والسياسية فيها قوانين مكافحة الإرهاب لتحديد هوية المعارضين والناشطين الذين يعبرون عن آرائهم عبر الإنترنت ومراقبتهم.

والواقع أن هذه المطاردة فعالة لدرجة أن مؤسسات غربية ضخمة باتت تتواطأ مع هذه الحكومات لملاحقة "مثيري الفتن". وفي العام 2007، تقدمت المؤسسة الأمريكية ياهو Yahoo! باعذاراتها على "سوء التفاهم" الذي أدى إلى سجن الصحفي شي تاو لمدة عشرة أعوام. وفي المجموع، تعرض أربعة مخالفيين إلكترونيين صينيين للاحتجاز بسببها علماً بأنها تعتبر أنها اكتفت بالإذعان للقوانين المحلية التي تجبرها على تحديد هوية المتصفحين... الخطرين...

إلا أن الحديث عن هذه المؤسسة لا يلغي وجود مؤسسات أخرى جشعة مستعدة لتنفيذ أي عمل يسمح لها بيسط سلطتها على السوق الصينية شأن مايكروسوفت Microsoft، وغوغل Google، وحتى سيسكو سيستمز Cisco Systems.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

تقدّم الرقابة الإلكترونية

سبق وذكرنا أنها المرة الأولى التي ترد فيها دول من أفريقيا الصحراوية في هذه اللائحة السوداء. فمنذ العام 2007، يحق للحكومة في زيمبابوي باعتراض الاتصالات الهاتفية والمراسلات الإلكترونية بحجة ضمان "الأمن القومي". وقد اختارت هذه الدول - زيمبابوي أو أثيوبيا - الصين التي تعدّ السبّاقة في مجال فرض الرقابة على الإنترنت لتطور شبكتها... أما دول المغرب والشرق الأوسط فتعرف معدل ولوج مرضياً علماً بأن بعضها شأن إيران

ومصر يملك عالم تدوين ناشط غالباً ما ينتقد المسؤولين السياسيين. ومن المعروف أن المدونين في هذه الدول ناشطون يسعون إلى التنديد بالفساد وعمليات الاحتيال وأن الحكومات تدرك الرهان الاقتصادي الذي يمثله تطوير سوق الإنترنت وتحرص على تسهيل النفاذ إلى الشبكة بدءاً بتمن جهاز الكمبيوتر ووصولاً إلى كلفة الاتصال. بيد أن هذا التطور الاقتصادي يقترن برقابة عالية على الأخبار المتوفرة عبر الشبكة. ولا ريب في أن النظام الإيراني يشكل المثل الأبرز في هذا الصدد. ففي خلال هذا العام، تعرّض أكثر من عشرة مدونين للاعتداء والاعتقال بسبب نشاطاتهم على الخط.

باتت آسيا أكثر المناطق التي يستخدم الإنترنت فيها ولا سيما بفضل ارتفاع عدد المتصفّحين الدليلي في الصين والهند. فتوشك امبراطورية الوسط على أن تصبح السوق الأولى للقطاع مع 210 ملايين متصفّح أمام الولايات المتحدة الأمريكية. ولمراقبة وسائط الأخبار هذه، جندت الصين آلاف "الشرطيين الإلكترونيين" الذين يحرسون على تنظيف الشبكة من أي محتويات "تخريبية" بفضل مليارات الدولارات المكرّسة لفرض الرقابة على الشبكة منذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين. ولا يخفى أن الحكومة الصينية هي من الأكثر تطوراً في هذا المجال ومن الأكثر اطلاعاً على تقنيات تفادي الرقابة. ولا يقتصر نفوذها على أراضيها وإنما يمتد ليطال الدول المجاورة: منذ العام 2002، باتت فييتنام تنطوي على شرطة إلكترونية تعتمد إلى ترشيح الشبكة من المحتويات المزعجة ومراقبة المقاهي الإلكترونية. ومن المخالفين الإلكترونيين الـ 63 المسجونين الذين أحصتهم مراسلون بلا حدود، لا يزال 60 قابعين وراء القضبان في آسيا (48 في الصين وحدها).

لكم شرعياً

تلجأ المملكة العربية السعودية إلى مكافحة الإرهاب حجةً لإدانة أي مزوّد أو موزّع معدات معلوماتية لا يحترم القيم الدينية في حين أن أوزبكستان تمارس القمع على الشبكة "اتقاء من التأثير النفسي والتلاعب بالضمير الوطني" المتوفّرين عبرها. أما الصين فتسجن كل من يرتكب "أعمالاً تخريبية" فيما تعتمد كوبا هذا التدبير بحق كل من يتصل "بشكل غير شرعي" بالإنترنت. وليست هذه الإجراءات إلا غيضاً من فيض قوانين تكافح الإجراء

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الإلكتروني الذي يجيز لهذه الحكومات تعزيز رقابتها على المتصفّحين.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2007، حاول النظام العسكري البورمي قطع دفق الأخبار الخارجة من البلاد في خلال التظاهرات السلمية التي نظمها الرهبان البوذيون. فسرعان ما اشتدت الرقابة التي امتدت من المواقع الناقدة للمجلس العسكري الحاكم إلى كل وسيلة تبث الأخبار شأن آلات التصوير الفوتوغرافي والفيديو والأجهزة الجوّالة.

ثقوب الشبكة

يبدو جلياً أن المدوّنين يزعمون السلطات ويثيرون قلقها. فإذا بالحكومات تطاردهم وتلتزم، للأغنى منها، بسعي لا أول له ولا آخر وراء وسائل التكنولوجيا الجديدة. ولكن الإنترنت لحسن الحظ مجال يمكن تفادي الرقابة فيه دائماً. وكل يوم، يعتمد متصفّحون ناشطون يقيمون في دول حرة إلى وضع خوادم جديدة على الخط، ما يسمح للذين يعيشون تحت نير "أعداء الإنترنت" بالإبحار دونما أن تكشف هويتهم وتخطي الرقابة المفروضة عليهم. ومن

شأن النسخة المنقّحة لدليل المدوّن والمخالف الإلكتروني المرافقة لهذا التقرير أن تطلع القراء على بعض من تقنيات التفادي والرقابة الإلكترونية المتعددة هذه.

الجدير بالذكر أن البيانات الواردة في هذا التقرير حول عدد المتصفّحين هي تلك التي تقدّم بها المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية والاتحاد الدولي للاتصالات ما لم يذكر غير ذلك في حين أن البيانات حول عدد الشركات المزودة لخدمة الإنترنت هي تلك الصادرة عن الحكومات ولا سيما وزارتي الاتصال والإعلام.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الشرق الأوسط

المملكة العربية السعودية

اسم المجال: sa.

عدد السكان: 23500000

عدد المتصفّحين: 1800000

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: معلومة غير متوفرة

عدد الشركات الخاصة المزوّدة لخدمة الإنترنت: 22 (معلومة رسمية)

عدد الشركات العامة المزوّدة لخدمة الإنترنت: 1

عدد المدوّنين المعتقلين: 1

في شباط/فبراير 2008، منحت المملكة العربية السعودية مبلغاً يفوق الملياري دولار لتتولى لجنة خاصة تقييم وضع شبكتها وتحسين جودتها وسلامتها ومصداقيتها. وخلافاً لتونس والصين، لا تتواري الرقابة وراء "المشاكل التقنية" فيما تشير المرشحات السعودية إلى المواقع التي فرضت الرقابة عليها بوضوح. وقد اتخذت المملكة قرار تنظيم بث الأخبار على الشبكة وضبط الإعلام بشرعية تامة.

صحيح أنه لا يحق للمرأة السعودية بالعمل في المتاجر والقيادة، إلا أن ظهور المدونات سمح لها بالتعبير الحر عن آرائها حول الحياة اليومية في المملكة. وما كانت مساحة الحريات الجديدة هذه إلا أن دفعت الحكومة إلى المسارعة إلى ضبط الشبكة. فإذا بالمواقع التي تتناول وضع المرأة تخضع للترشيح الذي يحول دون الاطلاع على المعلومات الصحية (شأن اكتشاف سرطان الثدي على سبيل المثال). والواقع أن حوالي 400000 صفحة تتعرض للحجب في المملكة بسبب محتواها "غير الأخلاقي" ومن المرتقب أن تتولى إحدى اللجان مهمة وضع علامات للجودة "لحماية المجتمع السعودي" من هذه المحتويات.

لا تقدم السلطات علي سجن المدوّنين أو تهديدهم في العادة خلافاً لجاريها الإيراني والمصري. إلا أن المدون فؤاد الفرحان البالغ 32 سنة من العمر محتجز في سجن جدة منذ العاشر من كانون الأول/ديسمبر 2007 بتهمة انتهاك قواعد السلامة السائدة في المملكة. وعلى رغم خضوعه لعدة استجوابات، إلا أن تاريخ محاكمته لم يحدد بعد. كذلك، لم يتمكن من رؤية أي محامٍ ولا تزال أسرته تجهل ظروف احتجازه علماً بأنه نشر مقالاً على مدوّنته يصف الفوائد والسيئات المتاحة لمن يكون مسلماً.

مكافحة الإرهاب تتغلّب على حرية التعبير

في آذار/مارس 2007، كلّفت لجنة مختصة بترشيح الشبكة الذي كان معهوداً في الأساس

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

إلى وحدة خدمة الإنترنت التابعة لقسم العلوم والتكنولوجيا في جامعة الملك عبد العزيز. وقد تولت هذه اللجنة الخاضعة للحكومة تعزيز ترشيح محتويات الإنترنت لمكافحة الإرهاب والزور والإباحة والتشهير وانتهاك القيم الدينية. وفي هذا الإطار، اتخذت عدة تدابير في بداية العام 2008 لتحميل المسؤولية القانونية لكل مزود أو موزع للمعدات المعلوماتية لا يحترم القانون.

كذلك، يحرص السعوديون إلى حماية "أصدقائهم" في المنطقة. ففي كانون الثاني/يناير 2008، عمدت جمعية سورية إلى إقفال موقع على الشبكة السعودية يسيء إلى سوريا. ولا يزال الموقع السوري إيلاف الشهير محجوباً في البلاد منذ أيار/مايو 2006 إثر عدة ضغوط مارسها رجال دين محافظون. أما الموقع الإخباري الحرة (<http://al-hora.com>) فمحجوب منذ 25 كانون الأول/ديسمبر 2007 علماً بأنه يتطرق إلى مختلف المواضيع من السياسة إلى الثقافة ويسمح للمتصفحين بإيداع تعليقاتهم عليها.

الصلات

- <http://www.saudihr.org>: موقع يُعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية (الإنكليزية والعربية)
- <http://www.gulfissues.net>: موقع إخباري حول دول الخليج (الإنكليزية)
- <http://saudijeans.org>: مدونة لطالب في الرياض (الإنكليزية)
- <http://arabictadwin.maktoobblog.com>: موقع اتحاد المدونين السعوديين (العربية)
- <http://www.saudiblogs.org>: تجمع المدونات السعودية (الإنكليزية)
- <http://www.elaph.com>: موقع إخباري حول العالم العربي (العربية)

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

أوروبا

روسيا البيضاء

اسم المجال: by.

عدد السكان: 9726700

عدد المتصفّحين: 5477500

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: حوالي 50 سنتاً من اليورو

متوسط الراتب الشهري: حوالي 170 يورو

عدد الشركات الخاصة المزوّدة لخدمة الإنترنت: معلومة غير متوفرة

عدد الشركات العامة المزوّدة لخدمة الإنترنت: 1

عدد المدوّنين المعتقلين: 0

إن الرقابة الممارسة على الإعلام الإلكتروني في روسيا البيضاء هي من الأكثر تشدداً في الدول المنتمية إلى الاتحاد السوفياتي السابق. وقد اجتازت الحكومة مرحلة جديدة باحتجاز الدولة وراء سياج تكنولوجيا شرعي فيما لا تزال تحافظ على احتكارها لوسائل الاتصال ولا تتريد عن حجب الوصول إلى مواقع المعارضة ووسائل الإعلام المستقلة عندما تراه مناسباً.

بما أن قانون الإعلام لا ينطبق على المنشورات الإلكترونية، فقد أنشئت مجموعة عمل تُعنى بـ "الضبط الشرعي للإنترنت" في آب/أغسطس 2007 تلبيةً للقرار الصادر عن الرئيس ألكسندر لوكاشينكو بوضع حد "للفوضى السائدة على الشبكة". وبناءً عليه، يمكن ملاحقة أي شخص يستخدم تكنولوجيا الاتصال من دون ترخيص – أو يعتمد إلى تبادل رسائل "غير مناسبة" – وفقاً لقانون العقوبات بحجة النشاطات "غير الشرعية".

منذ العاشر من شباط/فبراير 2007، يلزم المرسوم الذي تم إقراره في مجلس الوزراء أصحاب المقاهي الإلكترونية والمنتديات المعلوماتية بالتبليغ عن أي متصفّح يزور المواقع "الحساسة" وتسجيل تاريخ التصفح في خلال الأشهر الإثني عشر الأخيرة وإبقاء هذه المعلومات في متناول القوى الأمنية وأجهزة الاستخبارات.

الجدير بالذكر أن مزود خدمة الإنترنت التابع للدولة بـتلتيكوم Beltelekom يسيطر على الشبكة في روسيا البيضاء. فتملك هذه المؤسسة الحصة الأكبر من السوق، ما يساهم في اشتداد المنافسة بين الشركات الخاصة المزوّدة لخدمة الإنترنت المجبرة على رفع أسعارها. والواقع أن بـتلتيكوم Beltelekom هي الشركة الوحيدة القادرة على تزويد الاتصال بالهاتف عبر الإنترنت وتعتمز إنشاء حوالي 250000 نقطة اتصال إضافية علماً بأن خدمة

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الإنترنت الفائق السرعة ADSL غير متوفرة إلا في العاصمة مينسك وجوارها.

الترشيح الوقائي للمواقع الإلكترونية

إن الرئيس ألكسندر لوكاشينكو أعلن، لدى تسلّمه مقاليد السلطة، أنه يتوخى حماية "الأمن القومي" ولا سيما عبر ضبط الإعلام على الويب.

في آذار/مارس 2006، وفي خلال حملة الانتخابات الرئاسية، اختفت عدة مواقع تنتقد رئيس الدولة من الشبكة لعدة أيام. فقد وقعت حركة المواطنين ميثاق 97 (<http://www.charter97.org>) ضحية اعتداء معلوماتي من نوع DDOS يقتضي تكثيف طلبات الاتصال لحجب خادم الموقع، ما شل هذه العملية يوم الانتخاب في 19 آذار/مارس من الساعة الرابعة بعد الظهر إلى الساعة الحادية عشرة في اليوم التالي. وقد تعرّض الموقع للاعتداء نفسه في خلال الحملة الانتخابية في العام 2001 وأستفتاء العام 2004. وفي خلال انتخابات العام 2006 ، حجب النفاذ إلى المحطة الأمريكية راديو سبوتودا www.svoboda.org حتى تاريخ 20 آذار/مارس عند الساعة الواحدة بعد الظهر فيما استحال النفاذ إلى مواقع مرشحي المعارضة شأن www.milinkevich.org و www.kozylin.com إلى العاشرة صباحاً من اليوم نفسه.

أشار التقرير الصادر عن مبادرة الشبكة المفتوحة إلى أن الشركة المزوّدة لخدمة الإنترنت بليتليكوم Beltelekom حجبت النفاذ إلى 37 موقعاً إلكترونياً تابعاً للمعارضة ولوسائل إعلامية يوم الانتخاب. وفي 25 آذار/مارس، تاريخ التظاهرة المنظمة ضد نتائج الانتخابات، لم تكن شبكة الإنترنت متوفرة للمشاركين بمينسك تلفون. تتكرر هذه الممارسة لدى تنظيم كل تظاهرة "حساسة" شأن تظاهرة المتعهدين الخاصين في كانون الثاني/يناير 2008 ضد مرسوم 760 الذي يجبرهم على توظيف أعضاء مقربين من أسرهم وحسب.

في شباط/فبراير 2008 ، أطلقت الحكومة سراح الكاتب والناشط السياسي أندريه كليماو الموقوف في 3 نيسان/أبريل 2007 والمدان في الأول من آب/أغسطس بالسجن لمدة عامين لنشره مقالاً على الإنترنت "يدعو إلى قلب النظام". وتجدر الإشارة إلى أن أندريه كليماو هو أول معارض يتعرّض للملاحقة لنشره نصاً عبر الإنترنت يتهم الرئيس ألكسندر لوكاشينكو بالمشاركة في اغتيال السياسي فيكتور هنشار.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعا عن حرية الصحافة

الصلات

خدمة راديو فري : <http://www.rferl.org/featuresarchive/country/belarus.html>

يوروب / راديو ليبرتي في روسيا البيضاء

الرقابة المفروضة على الإنترنت في خلال الانتخابات الرئاسية في روسيا البيضاء : [/http://www.opennetinitiative.net/belarus](http://www.opennetinitiative.net/belarus)

تقرير مبادرة الشبكة المفتوحة حول

بوابة الإنترنت الأساسية في روسيا البيضاء : <http://www.tut.by>

وكالة الأخبار المستقلة الأساسية : <http://www.belapan.com>

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

آسيا

بورما

اسم المجال: mm.

عدد السكان: 51000000

عدد المتصفّحين: 93800

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: حوالي 20 سنتاً من اليورو

متوسط الراتب الشهري: حوالي 35 يورو

عدد الشركات الخاصة المزودة لخدمة الإنترنت: 0

عدد الشركات العامة المزودة لخدمة الإنترنت: 2

عدد المدونين المعتقلين: 1

يتولى مكتب الرقابة العسكرية ضبط الشبكة فيما تعمد الدولة إلى مراقبة الشركتين الوحيدتين المزودتين لخدمة الإنترنت ميانمار للبريد والاتصالات وباغان نت حائلة دون النفاذ إلى عدة مواقع إخبارية وخدمات رسائل إلكترونية شأن هوتمايل Hotmail وياهو Yahoo!.

لا يمثل معدل ولوج الإنترنت 1 بالمئة وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات. ولا تزال سرعة الاتصال العائق الأكبر الذي يحول دون النفاذ إلى الشبكة. وفي مجمل البلاد، لا يتعدى سرعة خدمة الإنترنت الفائق السرعة ADSL المعتمدة في أوروبا. وقد يستغرق تحميل نص بسيط ساعة. وبوجود أقل من مستخدمين اثنين على ألف نسمة، تعد بورما من أقل الدول اتصالاً بالإنترنت في العالم لا سيما أن الشركات المزودة للإنترنت تقترح أسعاراً رادعة على الاشتراكات (25 يورو بالشهر بالمعدل). وبالرغم من كل هذه الإجراءات، إلا أن النفاذ إلى الإنترنت قد اتسع منذ العام 2003 مع افتتاح المقاهي الإلكترونية الأولى في رانغون. فباتت العاصمة تعد أكثر من 200 منها.

دولة منقطعة رسمياً عن العالم

من أواخر آب/أغسطس إلى منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2007، شهدت بورما أهم ثورة منذ اندلاع التظاهرات الطلابية في العام 1988 التي أسفر قمعها عن 3000 قتيل. فقد انتفض الرهبان ضد ظروف البورميين المعيشية دافعين آلاف السكان إلى الاحتجاج في الشوارع. ولمواجهة هذه "الثورة الصفراء"، أقدمت الحكومة على عزل البلاد منعاً لنقل أي شهادة إلى الخارج. ومنذ 28 أيلول/سبتمبر إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر، قطعت الشركتان المزودتان للإنترنت الاتصالات بالشبكة بناء على أمر المجلس العسكري الحاكم. وحاولت

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

شركة ميانمار للبريد والاتصالات تبرير هذا الانقطاع بمشكلة تقنية اعترضت كابلاً تحت الماء. وفي خلال هذين الأسبوعين من التعطيم، لم يسمح بالنفاذ إلى الإنترنت إلا لبضع ساعات فيما أقفلت كل المقاهي الإلكترونية. ولم تكن وسائل الإعلام المتوفرة للبورميين سوى الفضائيات والإذاعات الأجنبية.

في كانون الأول/ديسمبر 2007، أصدرت مبادرة الشبكة المفتوحة تقريراً حول وضع الإنترنت في بورما أشار إلى أن شبكة الإنترنت الداخلية تعمل بشكل صحيح وأن شركة ميانمار للبريد والاتصالات تؤمن الاتصال إلى مواقع المكاتب العسكرية وتلك التي تصدر أي أخبار سياسية إلا أن بعض المواقع (niknayman.blogspot.com) تمكنت من نشر أخبار حول التظاهرات التي نظمت في خلال فترة التعطيم دونما أن تفرض الرقابة عليها. ومنذ العام 2000، تتعرض كل المحتويات السياسية للإلغاء رسمياً من الشبكة.

يخضع الإنترنت لقانون التلفزيون والفيديو المعتمد في العام 1996 والذي يحظر استيراد وحيازة واستخدام المساحات والمودم بلا ترخيص رسمي تحت طائلة قضاء عقوبة في السجن تصل إلى 15 شهراً بتهمة "النيل من أمن الدولة، والوحدة الوطنية، والثقافة، والاقتصاد القومي، والقانون، والنظام".

رقابة واضحة يمكن تفاديها

منذ كانون الثاني/يناير 2008، يتعين على أصحاب المقاهي الإلكترونية الاحتفاظ ببيانات زبائنهم وإبلاغها إلى وحدة خاصة من فرع المعلومات في الشرطة أسبوعياً. ولا شك في أن هذا القرار الرسمي منع بعض أصحاب هذه المقاهي عن تحميل برمجيات لتفادي الرقابة على أجهزة الكمبيوتر. ولكن السياسة الممارسة في هذه الأمكنة تختلف عن التي يفرضها النظام العسكري. فمن الرائج إيجاد أجهزة كمبيوتر مجهزة بخوادم بروكسي تسمح بالنفاذ إلى شبكة غير خاضعة للترشيح. ويعترف أصحاب المقاهي الإلكترونية بأنهم لا ينقلون بيانات زبائنهم إلى فرع المعلومات دائماً.

في بداية شباط/فبراير، أمر مكتب الرقابة حوالي عشر صحف إخبارية بعدم التمييز بين الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة والصفحة الأولى من الموقع الإلكتروني. ويفترض بها أيضاً نشر ما يرد في النسخة الورقية فقط على الإنترنت تحت طائلة إقفال الموقع الإلكتروني.

وقد استهدفت هذه التدابير الصحف ويكلي إيليفن (<http://www.weeklyeleven.com/>)، و 7 دايز نيوز (<http://www.planet.com.mm/news/>) وميانمار تايمز ()

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

([/http://www.myanmar.com/myanmartimes](http://www.myanmar.com/myanmartimes))، و فلانور نيوز)
(<http://www.myanmarvisa.com/flowernews/index.htm>)، و يانغون تايمز)
([/http://www.theyangontimes.com](http://www.theyangontimes.com))، فضلاً عن الصحف الشهرية بوبولار، أكشن
تايمز، سناشوت، ياتي، تارابو وفاشن إيماج.

في ظل الوضع السائد، تتولى السلطات مطاردة أي خطوة ناقصة. ففي 29 كانون
الثاني/يناير 2008، تعرّض المدون وصاحب مقهيين إلكترونيين في راغون ناي فون لات
للتوقيف في 29 كانون الثاني/يناير 2008 بتهمة "النيل من أمن الدولة" دونما الاستناد إلى
أي دافع ظاهر. وهو محتجز في سجن إينساين منذ 11 شباط/فبراير وقد أُدين بموجب
قانون ضبط التلفزيون والفيديو لحيازته تسجيلاً مسرحية تقليدية بورمية "أنييت" تؤذيها فرقة
تو لاي سي ("الثمار الأربع") المحظورة عروضها حالياً في بورما. والجدير بالذكر أنه
معرض لقضاء حتى ثلاثة أعوام في السجن.

الصلات

[/http://www.dvb.no](http://www.dvb.no) (صوت بورما الديمقراطي): وسيلة إعلام بورمي تابعة للمعارضة،
منفية في النرويج

[/http://www.bma-online.org](http://www.bma-online.org) (جمعية بورما الإعلامية): منظمة مستقلة أسسها
صحافيون وكتّاب بورميون في كانون الثاني/يناير 2001 للدفاع عن حرية التعبير في بورما
وهي عضو في شبكة شركاء مراسلون بلا حدود.

<http://www.burmanet.org>: بورما نت نيوز

<http://www.irrawaddy.org>: موقع مجلة المعارضة المنفية زي إروادي

[/http://jotman.blogspot.com](http://jotman.blogspot.com): مدونة المعلومات حول الأحداث المحلية والدولية

[:http://www.blc-burma.org/html/myanmar%20law/lr_e_ml96_08.html](http://www.blc-burma.org/html/myanmar%20law/lr_e_ml96_08.html)

نص قانون العام 1996 الذي يضبط شبكة الإنترنت البورمية

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

آسيا

الصين

اسم المجال: cn.

عدد السكان: 1313000000

عدد المتصفّحين: 137000000

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: حوالي 1.50 يورو

متوسط الراتب الشهري: حوالي 170 يورو (المصرف الشعبي في الصين)

عدد الشركات الخاصة المزوّدة لخدمة الإنترنت: معلومة غير متوفرة

عدد الشركات العامة المزوّدة لخدمة الإنترنت: معلومة غير متوفرة

عدد المدونين المعتقلين: 48

توشك الصين على أن تصبح أكبر سوق في العالم للإنترنت أمام الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أفادت المصادر الرسمية بأنها تشهد ولوج 200000 متصفّح للإنترنت يومياً. إلا أن الحزب الشيوعي يسيطر على الشبكة بقبضة من حديد ولا يتورع عن زج المدونين في السجن حتى باتت البلاد أكبر سجون العالم للمخالفين الإلكترونيين.

إن التطور السريع الذي تشهده سوق الإنترنت الصينية يجذب المؤسسات الأجنبية الكبرى في القطاع، شأن ياهو Yahoo! وويندوز لايف Windows Live، التي أذعنت للقوانين المحلية منذ العام 2005 غير مستبعدة احتمال ممارسة الرقابة الذاتية. ولكن المؤسسات الوطنية ليست بمهملة. فيعدّ محرّك البحث الصيني الخاضع للرقابة المشددة بايدو Baidu من الأكثر استخداماً في الصين والثاني مرتبةً في العالم بعد غوغل Google.

تحصي الصين حوالي 72.2 مليون مدوّنة 300000 صفحة ويب تبتكر شهرياً في مدينة بكين وحدها. إلا أن الحزب يحرص على ألا يفقد السيطرة على الإعلام وقد بلغت الموازنة المخصصة لهذه الغاية حوالي 19 مليار يورو. ومنذ 31 كانون الثاني/يناير 2008، دخلت قوانين جديدة حيّز التنفيذ حول بث التسجيلات على الخط تمنع المواقع الرسمية عن بث أي برامج للهواة. وفي هذا السياق، تتمثل أكثر منصات تبادل التسجيلات استعمالاً في الصين بكل من تودو Tudou و com.56 اللذين يمثّلان لمتطلبات الحزب. وبهذا، يحظر أي بث لتسجيل شخصي يوجه اتهاماً إلى سياسة الحكومة.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الرقابة والرقابة الذاتية: السيطرة على الشبكة "صنعت في الصين"

منذ شهر أيلول/سبتمبر 2007 ، يتألف المتصفّحون في المقاهي الإلكترونية مع الوجوه الجديدة للرقابة: جينغ جينغ وشاشا، هذين الشرطيين الافتراضيين اللذين يظهران على شاشات أجهزة الكمبيوتر كل 30 دقيقة للتذكير بالقواعد المفترض اتباعها. وفي كانون الثاني/يناير 2008 ، أقدمت الشرطة على قتل رجل لأنه كان يصوّر بهاتفه الجوّال مشادة بين المتظاهرين والقوى الأمنية في مدينة تيانانمان (مقاطعة هوباي). وقد ضرب حتى الموت.

لفرض الرقابة على شبكة الإنترنت، اكتسبت الصين وسائل تكنولوجية ومعدات شديدة التطور

من المؤسسات الأمريكية. فقد باعت مؤسسة سيسكو سيستمز Cisco Systems عدة آلاف من المحوّلات (Routers) بأكثر من 16000 يورو القطعة لتشكيل البنية التحتية للمراقبة. ويسمح هذا النظام المضبوط بمساعدة مهندسين من المؤسسة الأمريكية بقراءة المعلومات المنقولة على الشبكة وتحديد الكلمات الأساسية "التخريبية". وبهذا، تملك الشرطة وسائل لمعرفة من يتصفّح المواقع المحظورة أو يبعث رسائل إلكترونية "خطرة". ولكن الحزب يعجز عن فرض سيطرته على الأمور كافة ويشجّع الرقابة الذاتية نظراً إلى سرعة توسّع قطاع الإنترنت.

يشكل مكتب إعلام مجلس الدولة وقسم الدعاية (قسم البروبغاندا سابقاً) جهازي الرقابة الأساسيين على الويب. فيتوليان إرسال التعليمات إلى المواقع باستمرار. ومن الأمثلة الكثيرة، نذكر ما يلي: "إن صحيفة مينزو يو فازي شيباو (الديمقراطية والعدالة) تلجأ إلى مصادر أخبار غير شرعية. فنرجو ألا تستخدموا المقالات الصادرة عنها كما نرجو المواقع التي نقلتها أن تمحوها على الفور. الرجاء الإجابة على هذه الرسالة". فقد أرسل المدير المساعد لمكتب إدارة الإعلام على الإنترنت في بكين فان تاو هذه التعليمات إلى المواقع في 8 أيار/مايو 2006.

بالرغم من كل هذه الإجراءات، إلا أن بعض المواقع يتمكن من التطرّق إلى مواضيع محرّمة. وفي هذه الحال، تعتمد السلطات إلى تطبيق عقوبات مختلفة: انتقاد محتوى الموقع في وسائل الإعلام الرسمية، أو الحكم بتسديد غرامة، أو الأمر بصرف المسؤولين عن الموقع، أو حتى إجبار الموقع على الإقفال.

تتولى الحكومة ترشيح المعلومات عبر "كلمات أساسية". وأحياناً ما يمكن استبدال هذه الكلمات "المحظورة" بعلامات وضبطها بمعدلات قبل نشرها على الشبكة. وعلى سبيل المثال، منعت السلطات ورود كل الكلمات المرتبطة بحركة الحرية والديمقراطية التي قمعت بالدم على ساحة تيانانمان في العام 1989: "4 . 6 . 1989"، "موجة العام 1989 الطلابية"،

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

"اضطرابات"، "حشود"، "قتل"، "ثورة"، وغيرها. ويسعى المتصفّحون إلى استخدام علامات شأن " و " / " بين أحرف الكلمات لتفادي الرقابة ولكن المواقع اعتمدت مرشحات جديدة قادرة على اكتشاف الرموز حتى أنها تحصي الجناس والمرادفات. واليوم، بات بين 400 و 500 كلمة محظورة حول أحداث الرابع من حزيران/يونيو 1989.

بعد مرور ساعات وحسب على نشر تقرير مراسلون بلا حدود في تشرين الأول/أكتوبر 2007 بعنوان "رحلة إلى قلب الرقابة المفروضة على الإنترنت"، أصدر مدير مكتب شؤون الصحافة في بكين المسؤول عن مراقبة الإنترنت يانغ لي أمراً إلى المواقع الإلكترونية ومزودي خدمة الإنترنت يقضي بتحديث لائحة الكلمات الأساسية المحظورة بإضافة ثلاثين كلمة أخرى ترتبط بالإنترنت وتستخدم باستمرار في تقرير المنظمة. وقد أضيف اسم مؤلف المستند السيد تاو، وهو تقني في أحد المواقع الإلكترونية في بكين، تماماً كما "مراسلون بلا حدود" والمدافعين عن حقوق الإنسانية في الصين" اللذين لا يزال موقعيهما محجوبين في البلاد.

أحياناً ما يسعى المتصفّحون والمدونون إلى معارضة هذه الرقابة عبر التقدّم بشكوى ضد المستضيفين. وهذه كانت حال كل من هي وايفانغ، وبو زيكيانغ، واكساو هان، وهو زييونغ،

عندما أقدمت أكبر المنصات الصينية للمدونات سينا إلى حجب مدوناتهم. والملفت أن الدستور يحمي نظرياً الحريات الأساسية بوجه التنظيمات المتعددة التي تفرض حدوداً على المنشورات الإلكترونية ومواقع المنظمات غير الحكومية. ولا تزال الإجراءات القضائية سائرة في هذا الصدد.

في العام 2007 ، وقّعت عدة منصات للمدونات (Msn.cn، Renmin Wang، Xinlang، Sohu، Wangyi، Tom، Qianlong Wang، Hexun Wang، Boke Tianxia، Yahoo.cn، Huasheng Zaixian، Bolianshe، Tengxun) ميثاقاً يضع حداً لهوية المدونين المجهولة. وقد تولت جمعية الإنترنت في الصين التابعة لوزارة الصناعة والإعلام صياغة هذا الميثاق الذي يجبر المؤسسات على فرض الرقابة على محتويات المدونات وتحديد هوية المدونين ويلحظ ضرورة أن "يعمد مزودو خدمة التدوين إلى مراقبة التعليقات (...)" والمسارعة إلى حذف الأخبار غير الشرعية والمسيئة".

48 مخالفاً إلكترونياً مسجوناً بتهمة "التخريب" أو "إفشاء أسرار الدولة"

تنطوي الصين على 47 مليون مدون يقبع 48 مخالفاً إلكترونياً منهم في السجن إثر اتهامه بالتحريض على قلب نظام الدولة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2007 ، أعلنت وسائل الإعلام الحكومية أن السلطات قد أوقفت 868 شخصاً متهمين بنشر محتويات "مسيئة" على

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الإنترنت. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، تعرّض الناشط هو جيا للتوقيف بتهمة "قلب نظام الدولة" علماً بأنه كان يعيش في منزل مراقب مع عائلته منذ العام 2006 بسبب نشاطاته كمدافع عن حقوق الإنسان في الصين.

يعود مصير أربعة مخالفين إلكترونيين مسجونين على الأقل إلى تعاون المؤسسة الأمريكية ياهو Yahoo! مع الحكومة الصينية. وفي العام 2003، تقدم المخالف الإلكتروني وان اكسياونينغ المحكوم عليه بالسجن لمدة عشرة أعوام سنة 2003 بتهمة "التحريض على إسقاط الحكومة"، بشكوى ضد المؤسسة متهماً إياها بإعطاء معلوماته الشخصية إلى السلطات الصينية. وفي العام 2005، حكم على الصحفي العامل في دانغداي شانغ باو (أخبار التجارة المعاصرة) والبالغ 37 سنة من العمر شي تاو بالسجن لمدة عشرة أعوام بتهمة "إفشاء أسرار الدولة إلى الخارج" على أساس معلومات وفرتها المؤسسة الأمريكية إلى الحكومة. وقد اعتبر مذنباً بنشر مذكرة داخلية تسلمتها أسرة تحريره من السلطات وتحذّر الصحفيين من مخاطر الفوضى الاجتماعية وعودة بعض المخالفين بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لمجازر ساحة تيانانمن، على مواقع إلكترونية يقع مقرها خارج البلاد. وفي العام 2003، حكم على المدون لي زي بالسجن لمدة ثمانية أعوام إثر اتهامه بالاتصال بالإنترنت مع قائد الحزب الديمقراطي الصيني المحظور اكسي وانجون. وقد عمدت مؤسسة ياهو Yahoo! إلى توفير بياناته الشخصية تماماً كما ساعدت النظام على تحديد هوية جيانغ ليجون المحكوم عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 بتهمة نشر مقالات تنادي بالديمقراطية على الإنترنت.

ويُنتمي البعض من هؤلاء المخالفين إلى جمعية الكتاب PEN التي تسمح للمؤلفين بنشر نصوصهم على الخط في غياب القدرة على إصدارها في دور النشر. وقد اتهم زانغ

جيا هونغ (لي هونغ) تشن شوكينغ بالتحريض على قلب نظام الدولة إثر توقيفهما في خريف العام 2006 تماماً كما المحامي يانغ ماودونغ المعروف باسم "غوو فايسيونغ" فحكم عليهم بعقوبات بالسجن تتراوح بين أربعة وستة أعوام. أما الكاتب اكسو وانينغ فحكم عليه بالسجن لمدة 12 عاماً سنة 2005 بتهمة "التحريض على قلب نظام الدولة" فيما أدين كل من الشاعر والأستاذ والصحافي زانغ ييشون والكاتب لو جنسونغ بالسجن لسبعة أعوام وأربعة أعوام على التوالي بالتهمة نفسها.

كذلك، يستهدف القمع أعضاء في الحركة الروحية فالون غونغ التي تعتبرها السلطات "جماعة شيطانية". ففي العام 2004، حكم على المتصفيين يين يان ولي جيان ويان كيويان بالإضافة إلى الموظف في مؤسسة معلوماتية لو زونغكي ورب عمله تشن شومين بعقوبات بالسجن تتراوح بين 5 و 14 عاماً. وقد اتهموا بالمساهمة في نشر أخبار حول التعذيب

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الممارس في السجن على طالبة تنتمي إلى الحركة. والجدير بالذكر أن مبتكر الموقع الوحيد لفالون غونغ في الصين زانغ هايتاو يقبع في السجن أيضاً شأنه شأن طلاب جامعة تسينغوا (ضواحي بكين) لين يانغ وما يان ولي تشونيانغ وجيانغ يوكسيا ولي يانفانغ وهوانغ كوي إثر اتهامهم بنشر مستندات حول الحركة على الإنترنت.

في آب/أغسطس 2007 ، أدخل المخالف الإلكتروني والمدون هي وايهوا بالقوة إلى مستشفى الأمراض العقلية في هونان (الجنوب) فيما اعتبر أقرباؤه أن هذا القرار يرتبط بمقالات نشرها على مدونته [/www.boxun.com/hero/hewh](http://www.boxun.com/hero/hewh).

الصلات

موقع مركز الدراسات حول الصحافة والإعلام في جامعة هونغ كونغ (الإنكليزية) [/http://cmp.hku.hk](http://cmp.hku.hk) :

موقع إخباري حول الصين (الإنكليزية) (بوكسن): [/http://boxun.us/news/publish](http://boxun.us/news/publish) (الماندرين)

موقع منظمة المدافعين عن حقوق الإنسان في الصين (الإنكليزية) <http://crd-net.org> (الماندرين)

موقع منظمة حقوق الإنسان في الصين (الإنكليزية) [/http://www.hrichina.org](http://www.hrichina.org)

وكالة الصحافة الرسمية اكسينهوا (الإنكليزية) <http://www.xinhuanet.com> (الماندرين)

مدونة حول الإنترنت في آسيا (الإنكليزية) <http://sirc.blogspot.com>

مدونة النجم الصيني اكسو جينغلاي الأكثر شعبية في البلاد (الماندرين) <http://blog.sina.com.cn/xujinglei> :

تتوفر اللائحة الكاملة للمخالفين الإلكترونيين الصينيين المسجونين على موقع مراسلون بلا حدود على العنوان التالي: http://www.rsf.org/rubrique.php?id_rubrique=79.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

آسيا

كوريا الشمالية

اسم المجال: kp.

عدد السكان: 22580000

عدد المتصفّحين: معلومة غير متوفرة

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: حوالي 6 يورو

متوسط الراتب الشهري: حوالي بين 20 و 35 يورو

عدد الشركات الخاصة المزوّدة لخدمة الإنترنت: 0

عدد الشركات العامة المزوّدة لخدمة الإنترنت: 1

عدد المدوّنين المعتقلين: 0

ما من مواقع إلكترونية مسجّلة باسم المجال "kp." باستثناء موقعين اكتسبا في أواخر العام 2007 ويعودان إلى المركز المعلوماتي الرسمي (<http://www.kcce.kp>) الذي يشكل أيضاً جهازاً لفرض الرقابة على الشبكة الكورية الشمالية والبوابة الحكومية (<http://www.naenara.kp>). وبالتالي، يعدّ الويب أداة للبروبغاندا موضوعة في خدمة نظام كيم جونج - إيل.

لا يستطيع أي أحد تقريباً النفاذ إلى الإنترنت في كوريا الشمالية. ولا يعود هذا الوضع إلى غياب الشريط المار الخاص بالشبكة: فمنذ شهر نيسان/أبريل 2007، تعتمد الدولة إلى تأجير شريطها المار الإضافي إلى موقع التحميل السري زي بايرت باي *The Pirate Bay*. وقد التزمت كوريا بحماية الموقع من أي مشاكل ولا سيما انتهاك حقوق التأليف حتى العام 2011.

عند الحدود الصينية - الكورية، باتت الهواتف الجوّالة الصينية وتكاليف ولوج الإنترنت منتجات باهظة الثمن في السوق السوداء. فبفضل هذه الهواتف بالتحديد، يستطيع الكوريون النفاذ إلى مجمل محتويات الشبكة الصينية والكورية الجنوبية الأكثر حرية من شبكتهم.

ولولوج الشبكة، يتعيّن على أصحاب المقاهي الإلكترونية النادرة في البلاد الحصول على ترخيص من مركز الكمبيوتر الكوري وهو المركز المعلوماتي الرسمي الذي يضبط البيانات المتداولة عبر الإنترنت ويشكل مزود الخدمة أيضاً. إلا أن المقاهي الإلكترونية لا تجيز إلا النفاذ إلى شبكة محدودة. وفي خلال صيف العام 2007، تدخلت الشرطة عدة مرات في الأماكن التي توفّر نفاذاً أكثر انفتاحاً.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

منذ العام 2004 ، وحدهم الأجانب وبعض أعضاء الحكومة يستطيعون الاستفادة من شبكة غير خاضعة للترشيح بفضل الارتباط بالأقمار الصناعية مع خوادم إنترنت يقع مقرها في ألمانيا.

النظام أينما كان

تعمل شبكة الإنترنت في كوريا الشمالية وكأنها شبكة داخلية. فهي متوفرة منذ العام 2000 وتسمح بولوج البريد الإلكتروني، ومحرك بحث خاضع للرقابة، ومتصفح، ومواقع إخبارية اختارتها الحكومة بعناية. وحدها الصفحات التي توافق السلطات عليها والصادرة عن بنوك البيانات في أهم ثلاث مكاتب في الجمهورية الشعبية الديمقراطية (بيت الدراسات الكبير وجامعتي كيم إيل سونغ وكيم شايك) متوفرة. وبوجه عام، لا تعنى المعلومات إلا بالعلوم ولا يستطيع الاطلاع عليها إلا بعض الأشخاص المختارين شأن الجامعيين والموظفين المرموقين.

وفي معظم الأحيان، تمتدح المواقع التي يمكن النفاذ إليها "القائد العزيز" كيم جونغ إيل، وعلى سبيل المثال، يعالج الموقع الإلكتروني أوريمنزوكيري المتوفر باللغة الإنكليزية افتتاح المؤسسات الجديدة والهدايا التي يتلقاها القائد فضلاً عن نظام "الجوش" - النسخة الكورية الشمالية للماركسية والاكثفاء الذاتي.

تملك حكومة بيونغ يانغ حوالي عشرة مواقع رسمية تتولى الصين واليابان استضافة معظمها وتتوفر بالصينية واليابانية والإنكليزية والروسية. وحرصاً على صورته، قرر كيم جونغ إيل استحداث مواقع إلكترونية موجهة إلى الكوريين الجنوبيين. وفي 26 كانون الثاني/يناير 2008، اتهمت حكومته جارتها الجنوبية بانتهاك حق إعلام المواطنين لأنه كان يستحيل النفاذ إلى المواقع الإلكترونية التي تعالج نشاطات كيم جونغ إيل.

منذ توقيع اتفاقية لتحسين التعاون بين الكوريتين في كانون الأول/ديسمبر 2007، بات النفاذ إلى الشبكة ممكناً منذ الساعة السابعة صباحاً وإلى العاشرة ليلاً للموظفين الكوريين الجنوبيين في مجمع كايسونغ الصناعي الواقع شمال المنطقة المجردة السلاح كما لموظفي موقع جبل كومغانغ - سان (جبل الماس) السياحي شرق البلاد.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعا عن حرية الصحافة

الصلات

: صحيفة كورية شمالية مستقلة يصدرها
صحافيون كوريون شماليون سابقون. [/http://www.dailynk.com/english](http://www.dailynk.com/english)

: أوريمينزوكيري، موقع مكرّس لكيم جونغ إيل
استحدثته الحكومة (النسخة الإنكليزية)
(<http://www.uriminzokkiri.com/Newspaper/English/main.php>)

: موقع للترويج السياحي [/http://www.dprkorea.com](http://www.dprkorea.com)

: وكالة الصحافة الرسمية [/http://www.kcna.co.jp](http://www.kcna.co.jp)

: مدونة حول حقوق الإنسان <http://nkay.blogspot.com>

: الحرية في كوريا الشمالية، منظمة تدافع عن حقوق
الإنسان (الإنكليزية) [/http://www.linkglobal.org](http://www.linkglobal.org)

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الأمريكتان

كوبا

اسم المجال: cu.

عدد السكان: 1126700

عدد المتصفّحين: 240000

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: 1.20 يورو للشبكة الوطنية - 4

يورو للشبكة الدولية

متوسط الراتب الشهري: 12 يورو

عدد الشركات الخاصة المزوّدة لخدمة الإنترنت: 0

عدد الشركات العامة المزوّدة لخدمة الإنترنت: 1

عدد المدوّنين المعتقلين: 0

في شباط/فبراير 2007، أعلن وزير الاتصالات الكوبي راميرو فالديس أن الإنترنت يشكل "أداة للإبادة الجماعية" ينبغي ضبطها بأي ثمن. وما الأسهل من حظر الوصلات الخاصة؟

منذ حزيران/يونيو 1996، أدرجت الحكومة قانوناً خاصاً بالإنترنت. فيعتبر مرسوم القانون 209 "النفّاذ من جمهورية كوبا إلى الشبكة المعلوماتية العالمية" أنه لا يمكن استخدام الشبكة "بانتهاك المبادئ الأخلاقية للمجتمع الكوبي أو النصوص القانونية السائدة في البلاد" وأنه لا يجوز أن "تعرض الرسائل الإلكترونية الأمن القومي لأي خطر". وقد مُنح ولوج الإنترنت بالأولوية إلى "المؤسسات والهيئات التي تستطيع المساهمة في سير الأمة وتطورها".

تتولى الوكالة الكوبية للإشراف والمراقبة ضبط الشبكة علماً بأنها تابعة لوزارة المعلوماتية والاتصالات. فتهتم بإدارة التراخيص والأسعار والنفّاذ إلى الإنترنت على الجزيرة. أما مؤسسة ETEC SA المنشأة في العام 1995 فهي الشركة الوحيدة المزوّدة لخدمة الإنترنت. وللتحرر من التبعية الأمريكية، اختارت الحكومة الكوبية الاستفادة من خدمات مؤسسات أجنبية. فإذا بشركة إيليكوم إيطاليا مثلاً مساهمة بنسبة 29.3 بالمئة من مؤسسة ETEC SA. وقد التفتت الحكومة أيضاً إلى الصين بإبرامها اتفاقات مع المؤسستين ZTE وهواوي التي استأثرت بحوالي 40 بالمئة من السوق بإنشائها كابلاً يصل الجزيرة من الشرق إلى الغرب وفازت بورشة الكابل الممدود تحت البحر الذي يفترض بأن يصل كوبا بالقارة الأمريكية عبر فنزويلا.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

تعدّ الشبكة الكوبية من الأكثر فقراً في العالم. ففي وسط هافانا، لا يتوفّر إلا مقهى إلكتروني واحد، ما حتمّ نشوء "شبكة موازية" تسمح باستخدام وصلة خاصة عبر أجهزة الكمبيوتر المحمولة بمجرد شراء أسماء المستخدمين وكلمات السر لبعض المدراء المفوضين ("administradores de red"). ولكن هذه التجارة تميل إلى الاختفاء لأنها لا تضمن مجهولية الهوية بشكل كافٍ وتعرف السلطات الناشطين في هذه السوق.

شبكة خاضعتان لسيطرة واحدة

تتوفّر شبكة "وطنية" تسمح بالنفاز إلى عنوان إلكتروني وإرسال الرسائل الإلكترونية إلى الخارج دونما أن تجيز تصفّح الإنترنت. وحرصاً على عدم نقل أي "رسالة تخريبية"، أقدمت الشرطة الكوبية على تركيب برمجيات تطلق الإنذارات وترشّح الكلمات الأساسية "التخريبية" على أجهزة الكمبيوتر في الفنادق والمقاهي الإلكترونية.

أما الاتصال بالشبكة "الدولية" التي تكلف أكثر بثلاث مرات فتسمح بالنفاز إلى المواقع الإخبارية الأجنبية شأن بي بي سي وموند ونويفو هيرالد (الصحيفة الإسبانية في ميامي). إلا أن طبع عنوان "google.fr" يؤدي إلى صفحات الصحيفة الرسمية في كوبا (غرانما *Granma*) أو وكالة الأنباء برنسا لاتينا *Prensa Latina*. وغالباً ما يعتمد الأجانب والصحافيون الرسميون إلى استخدام هذه النسخة من الويب في الفنادق الفخمة ومراكز الأعمال علماً بأن ثمن الاتصال يتراوح بين 6 و 12 دولاراً في الساعة. وأحياناً ما تسمح السفارات الأجنبية للمخالفين بالنفاز إلى الإنترنت. ولكنها تتعرض للتدخلات الفضائية التي تبطل الاتصال.

تراهن الحكومة على الردع لتضبط المحتويات المتوفرة على الخط. ففي كوبا، لا يزال أحد المتصفّحين معرّضاً لقضاء عقوبة بالسجن لمدة عشرين عاماً لنشره مقالاً "معادياً للثورة" على مواقع أجنبية ولمدة خمسة أعوام لاتصاله بالإنترنت بطريقة غير شرعية. كذلك، يحظر شراء معدات معلوماتية بلا ترخيص. ولهذا السبب بالتحديد من ضمن غيره من الأسباب، يعدّ معدل شراء التجهيزات الأكثر ضعفاً في العالم. ومنذ العام 2004، قررت الحكومة استثمار أكثر من ثلاثين مليار يورو لتطوير ولوج الشبكة عبر إرساء خطة "الاتصال للجميع". إلا أن الاتصال الخاص لا يزال معقداً حيث أنه يتوجّب على الكوبيين الراغبين في النفاز إلى الإنترنت التقدّم "بسبب صالح" لهذه الغاية.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

سجن 13 صحافياً

في شباط/فبراير 2006 ، باشر مدير وكالة الصحافة المستقلة كوباناشان برس *Cubanacán Press* غييرمو فارينياس الملقّب بإيل كوكو إضراباً عن الطعام ليطالب الكوبيين بالنفاذ إلى "شبكة إنترنت حرة". فاضطرت السلطات لإدخاله إلى المستشفى بالقوة وإطعامه لوضع حد لعمله الذي لاقى صدى في وسائل الإعلام الدولية. ولكن إيل كوكو لم يوقف حملة الإضراب عن الطعام هذه إلا في 31 آب/أغسطس التالي بعد أن أوشك على الموت وخسر 15 كيلو. ويتابع اليوم عمله في وكالة الصحافة حتى بات أحد أكثر الأصوات المسموعة من أصوات صحافيين المعارضة الكوبية. ومع أن كوباناشان برس *Cubanacán Press* هي أهم وكالة أنباء في الجيل الجديد من الصحافيين الكوبيين، إلا أن أياً من المراسلين الـ 17 الذين يساهمون فيها يحق له باستخدام الإنترنت أو الفاكس لإرسال المقالات إلى الخارج. وغالباً ما تملأ النصوص على التلفون العام. وبما أن التكاليف باهظة جداً، تخضع الاتصالات لخدمة الاتصال الهاتفي المعروفة بـ PCV.

والواقع أن السلطات تقمع الصحافيين الذين يستخدمون الإنترنت بشكل مناهض للثورة بشدة. وفي 13 نيسان/أبريل 2007 ، حكم على مراسل موقع كوبانت أوسكار سانثيز مادان بالسجن لمدة أربعة أعوام بتهمة "الخطورة الاجتماعية الإجرامية الكامنة". وتلحظ هذه المادة الواردة في قانون العقوبات الكوبي إمكانية احتجاز أي مواطن، وإن لم يرتكب أي جنحة، باسم التهديد المفترض الذي يمثله للمجتمع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2005، حكم على مراسل آخر من كوبانت هو ألبرتو جيل ترييبي كاساليس بالسجن لمدة سبعة أعوام بتهمة "الدعاية التخريبية".

ومع أن المتصفّحين يدركون تمام الإدراك ما ينتظرهم، إلا أن الجيل الجديد من الطلاب المتألف مع الويب والمدونات يساهم في التحرر من الخناق الذي يضيق على حرية تعبيرهم. وفي كانون الثاني/يناير 2008 ، انتقد 200 طالب من كلية العلوم المعلوماتية في هافانا السياسة الداخلية للبلاد أمام رئيس الجمعية الوطنية الكوبية ريكاردو ألكون. وقد بثت إذاعة بي بي سي تسجيلاً تم تداوله على الشبكة أثار ردود فعل حادة في عالم التدوين. بيد أن عدداً قليلاً من الكوبيين تمكنوا من رؤية هذا التسجيل لأنه يستحيل تحميل التسجيلات على الشبكة الكوبية.

لا بدّ من الإشارة إلى أن المدونة "Generacion Y" الذي يديرها يواني سانثيز البالغ 32 سنة من العمر تلاقي نجاحاً باهراً علماً بأن 26 بالمئة من قرائها هم كوبيو الجنسية وأنها تسجّل قراءة 800000 صفحة منها شهرياً.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعا عن حرية الصحافة

الصلات

<http://www.cubanet.org>: موقع صحفي مستقل في كوبا (الإنكليزية والإسبانية)

مدونة يوناني سانشيز في هافانا التي تنقل الجدل القائم حول تسجيل جامعة العلوم المعلوماتية (الإسبانية) (<http://www.desdecuba.com/generaciony>)

موقع الصحيفة الرسمية غرانما (الفرنسية، الإنكليزية، الإسبانية) (<http://www.granma.cu>)

موقع وكالة الأنباء الحكومية (الإنكليزية، الإسبانية، الروسية، التركية، الإيطالية، البرتغالية) (<http://www.prensa-latina.cu>)

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الشرق الأوسط

مصر

اسم المجال: eg.

عدد السكان: 75440000

عدد المتصفّحين: 6000000 (الاتحاد الدولي للاتصالات)

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: حوالي 0.15 سنتيماً من اليورو

متوسط الراتب الشهري: حوالي 40 يورو

عدد الشركات الخاصة المزودة لخدمة الإنترنت: 208

عدد الشركات العامة المزودة لخدمة الإنترنت: 1

عدد المدونين المعتقلين: 1

إن التطور المطرد الذي شهده قطاع الإنترنت أتاح للمتصفّحين فرصة غزو مجال تعبير باتت السلطات تحذره اليوم. فما كان من الحكومة المصرية إلا أن عززت الرقابة على الشبكة وتشددت في قمعها لأي مدون يسترسل في التعبير الحر عليها.

تنطوي مصر على إحدى أوسع شبكات الإنترنت في الشرق الأوسط فيما يسجل سوق المعلوماتية فيها أكثر من مئتي مزود لهذه الخدمة ويمكن لأي نقطة نفاذ عامة أن تؤمنها باقتراح رقم هاتفي يتم الاتصال به عبر المودم. وبالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة منذ العام 2002 لتسهيل الحصول على أجهزة الكمبيوتر، إلا أن معدل ولوج الإنترنت على الأراضي المصرية لا يزال ضعيفاً والنفاذ إليه محدوداً علماً بأن 205700 مستخدم وحسب يستعملون خدمة خطوط الاشتراك الرقمية ADSL المطلقة في العام 2004 وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات.

بات الويب يشكل مساحة تعبير فقدتها وسائل الإعلام التقليدية التي تسعى السياسة الحكومية إلى كم أنفاسها. ولضبط هذه الحرية، أقرت السلطات المصرية قانوناً جديداً في صيف العام 2006 يتيح إمكانية حجب أو تعليق أو إقفال أي موقع إلكتروني من شأنه أن يمثل تهديداً للأمن القومي. ومنذ بداية العام 2007، عززت الحكومة المراقبة المفروضة بحجة مكافحة الإرهاب، وكلفت بعض الضباط بالسهر على تبادل المعلومات على الويب، وأجبرت المقاهي الإلكترونية على الحصول على ترخيص من وزارة الاتصالات تحت طائلة الإقفال. وقد أشار بعض أصحاب المقاهي الإلكترونية إلى أنهم تلقوا الأمر بتسجيل أرقام هويات الزبائن وتوثيقها. والواقع أن ارتياد هذه المقاهي مهم جداً للمواطنين لأن أسعارها أدنى بكثير من الاشتراكات التي يتقاسمها عدة متصفّحين في الوقت نفسه أحياناً.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

تتولى ثلاث هيئات إدارة شبكة الإنترنت المصرية: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - يتمتع أيضاً بصفة استشارية لدى السلطات في المجالات الاقتصادية والاجتماعي والسياسي، والمجلس الأعلى للجامعات - لأن الشبكة ترمي بالدرجة الأولى إلى تسهيل تبادل المعلومات في الوسط الجامعي -، والجمعية المصرية للاتصالات تيليكوم مصر - التي تملك إحدى أهم الشركات المزودة لخدمة الإنترنت في البلاد TEDData.

عالم تدوين مجاهد ومهدد

أبصر عالم التدوين النور مع تفاقم الحركات السياسية الداعية إلى التغيير قبيل الانتخابات الرئاسية في العام 2005. فإذا بناشطين من مختلف الأحزاب السياسية (حركة كفاية، الحملة الشعبية، حزب الغد، الإخوان المسلمين، وغيرها) يتظاهرون في الشوارع للمطالبة برحيل الرئيس حسني مبارك. إلا أنه ما من وسيلة إعلام رسمية أقدمت على تغطية هذه الأحداث، ما دفع المدونين إلى تولي أمر هذه المهمة بالتقاط الصور وتسجيل النشاطات. فباتت المدونات تعتبر اليوم مصدراً للأخبار بحد ذاته.

وفي كانون الثاني/يناير 2007، نشر الصحفي وائل عباس تسجيلات تظهر أعمال التعذيب الممارسة في أقسام الشرطة. وقد استخدمت هذه الصور كأدلة في محاكمة أدت إلى إدانة أحد الضباط بقضاء ثلاثة أعوام في السجن. وكانت هذه المرة الأولى التي يطرأ فيها حدث مماثل منذ عشرين عاماً.

مع أن الويب لا يخضع لقدر كبير من الترشيح في مصر، إلا أن السلطات تحرص بشكل خاص على مراقبة المنشورات التي تنطرق إلى السياسة (لا سيما المواقع الإلكترونية التي يرد فيها ذكر حزب الإخوان المسلمين المحظور عن العمل في البلاد) والدين. وفي العام 2007، تعرّض حوالي عشرة مدونين للتوقيف والاحتجاز التعسفي من دون توجيه أي تهمة إليهم لنشرهم مقالات تنتقد الحكومة أو الإسلام على مدوناتهم. وقد صادرت السلطات حواسيب البعض منهم فيما رفعت دعاوى قضائية ضد البعض الآخر.

في هذا السياق، أمضى المدون عبد المنعم محمود 45 يوماً في السجن لأنه نشر مقالات على مدونته أنا إخوان كما على موقع الإخوان المسلمين الذي لا يزال رئيس تحريره خالد حمزة معتقلاً في وزارة الداخلية منذ بداية شهر شباط/فبراير 2008 لتغطيته تظاهرة معادية للحكومة.

ولا يمكن أن نمر مرور الكرام على اعتقال أحد المدونين لاستخدامه حقه الشرعي بحرية التعبير على الويب. ففي 22 شباط/فبراير 2007، حكم على عبد الكريم نبيل سليمان المعروف بكريم عامر بالسجن لمدة ثلاثة أعوام بتهمة إهانة الرئيس المصري وعام بتهمة

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

التحريض على كراهية الإسلام بسبب تعليق ترك على منتدى نقاش اعتبر نقدياً تجاه الحكومة. والجدير بالذكر أنه كان يندد على مدونته بالانحرافات السلطوية التي تقدم حكومة الرئيس حسني مبارك عليها وينتقد أعلى المؤسسات الدينية في البلاد ولا سيما جامعة الأزهر السننية التي درس الحقوق فيها. ونظراً إلى وضعه هذا، بات كريم عامراً رمزاً لسياسة القمع التي تعتمدها السلطات تجاه مدوني العالم العربي. وقد حاز على جائزة مراسلون بلا حدود - مؤسسة فرنسا عن فئة "الحرية الإلكترونية" للعام 2007.

يدرك المدونون المصريون ما يعرضون أنفسهم له بنشرهم الانتقادات عبر شبكة الإنترنت. وغالباً ما تدفعهم أعمال التنكيل إلى إقفال مدوناتهم في ظل الغياب التام لإمكانية صاحب الموقع المحجوب اللجوء إلى القضاء. وبالرغم من هذا الضبط وهذا القمع، إلا أن مصر تستضيف في العام 2009 منتدى إدارة الإنترنت الذي تنظمه الأمم المتحدة لتحديد توجهات السياسة المعتمدة في مجتمع المعلومات.

الصلات

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (الإنكليزية والعربية) : [/http://www.idsc.gov.eg](http://www.idsc.gov.eg)

موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان التي تدافع عن حقوق الإنسان في العالم العربي (الإنكليزية والعربية)، عضو في شبكة المنظمات الشريكة لمراسلون بلا حدود.

موقع مجتمع الإنترنت في مصر (الإنكليزية والعربية) : <http://www.ise.org.eg>

مدونة وائل عباس (باللغة العربية بشكل أساسي مع بعض المقالات باللغة الإنكليزية) : [/http://misrdigital.blogspot.com](http://misrdigital.blogspot.com)

مدونة كريم عامر (العربية) : <http://www.karam903.blogspot.com>

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

أفريقيا

أثيوبيا

اسم المجال: et.

عدد السكان: 72460000

عدد المتصفحين: 164000

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: معلومة غير متوفرة

متوسط الراتب الشهري: معلومة غير متوفرة

عدد الشركات الخاصة المزودة لخدمة الإنترنت: 0

عدد الشركات العامة المزودة لخدمة الإنترنت: 1

عدد المدونين المعتقلين: 0

إن شبكة الإنترنت الأثيوبية متوفرة منذ عشرة أعوام ولكن معدل النفاذ إليها في أثيوبيا يعدّ من الأضعف في العالم. أما المتصفحون فنادرين لا سيما أن 85 بالمئة من الشعب يعيشون في المناطق الريفية حيث الاتصال بالإنترنت شبه معدوم. وبالرغم من غياب الشبكة في البلاد، إلا أن الترشيح حاضر تماماً كالتهديدات الموجهة إلى الصحافيين الإلكترونيين.

تنضوي كل خدمات الإنترنت في أثيوبيا تحت لواء الاحتكار الحصري الذي تمارسه مؤسسة الاتصالات الأثيوبية (<http://www.telecom.net.et/services.htm>). وباتت هذه المؤسسة تضم حوالى 31000 مشترك في العام 2008 وقد استحدثت شبكة الهاتف الخاص والجوال حول العاصمة أديس أبابا فيما ترفض بيع جهاز الاتصال الهاتفي عبر الإنترنت إلى المقاهي الإلكترونية والمستخدمين.

وقد حدت الرغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أثيوبيا إلى الانفتاح على مستثمرين محليين وخاصين. فما كان منها إلا أن باشرت بالتعاون مع مؤسسة زونغسينغ الصينية المفوضة بتطوير سوق الاتصالات البعيدة منذ أيلول/سبتمبر 2007.

في العام 1996، أنشئت وكالة الاتصالات الأثيوبية المسؤولة عن منح التراخيص إلى المقاهي الإلكترونية التي طلبت منها في كانون الأول/ديسمبر 2006 تسجيل أسماء زبائنها وعناوينهم لتفادي أي موقف جدير بالعقاب على الخط تحت طائلة قضاء عقوبة بالسجن.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

عالم تدوين ناشط

ظهرت عدة مدونات في العام 2005 للاعتراض على نتائج الانتخابات العامة التي أبقت رئيس الوزراء ميليس زيناوي في الحكم. فقد نظمت مجموعات من الطلاب والمعارضة تظاهرات قمعتم بالدم، ما أسفر عن مقتل 26 شخصاً وسجن المئات في أديس أبابا. ومنذ ذلك الوقت، يُسمع مدونو البلاد والمنتجون إلى الجالية عبر أصقاع العالم أصواتهم بيث الأخبار على شبكة الإنترنت.

في أيار/مايو 2006، أقدمت الحكومة على حجب النفاذ إلى مواقع المعارضة والمدونات الأكثر شعبية. وقد فسرت وزارة الإعلام أن "المشاكل التقنية تطراً بين الحين والآخر (...). ولكنها لا ترمي إلى فرض الرقابة". غير أن منصة المدونات Blogspot.com كما بوابة المدونات والأخبار الأثيوبية Nazret.com تعرضتا للحجب، ما حال دون تواصل المتصفّحين وإطلاع العالم على الوضع السائد في البلاد.

ويعتبر الباحثون في مبادرة الشبكة المفتوحة الذين اختبروا الترشيح المستخدم في عمليات الحجب هذه أن المواقع المحظورة تتقاسم نقطة مشتركة هي أنها تعالج موضوعي الحريات وحقوق الإنسان.

منذ العام 2005، ساهمت الحركات المعارضة للحكومة في توليد جو من الفوضى في البلاد أدى إلى فرض الرقابة على الشبكة. فقد يشكل نشر المقالات على الخط مصدراً للمتاعب للصحافيين. وفي 27 كانون الثاني/يناير 2006، أطلق سراح المعارضة السياسية ومراسلة الموقع الإخباري في الولايات المتحدة الأمريكية أثيوبيان ريفيو *Ethiopian Review* فريزر نيفاش بعد أكثر من شهر من الاعتقال من دون توجيه أي تهمة إليها أو التقدم بأي تفسير في هذا الصدد.

الصلات

<http://www.nazret.com>: بوابة أخبار حول أثيوبيا وتجمع للمدونات الأثيوبية

<http://www.kinijit.org>: موقع اتحاد المعارضة في أثيوبيا

<http://www.aau.edu.et>: جامعة أديس أبابا

<http://www.ethionet.et>: موقع مؤسسة الاتصالات الأثيوبية

منظمة مراسلون
بلا حدود
دفاعا عن حرية الصحافة

وكالة الأنباء الأثيوبية : <http://www.ena.gov.et>

موقع الصحيفة المستقلة زي أثيريان ريبورتر <http://en.ethiopianreporter.com>
Ethipian Reporter

موقع الأخبار الاقتصادية الأساسي حول البلاد : <http://www.addisfortune.com>

موقع مؤيد للحكومة : <http://www.waltainfo.com>

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الشرق الأوسط

إيران

اسم المجال: ir.

عدد السكان: 69400000

عدد المتصفّحين: 18000000

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: بين 0.30 و 0.60 سنتاً من اليورو

متوسط الراتب الشهري: بين 230 و 360 يورو

عدد الشركات الخاصة المزودة لخدمة الإنترنت: أكثر من عشرين

عدد الشركات العامة المزودة لخدمة الإنترنت: 1

عدد المدونين المعتقلين: 0

ليست شعبية رئيس الجمهورية الإسلامية التي تتناولها وسائل الإعلام الرسمية إلا ظاهرة. فتجتاح انتقادات الإيرانيين الشبكة حتى لو كانت السلطات تحجب غالبية الوسائل الكفيلة بتفادي الرقابة المفروضة على الشبكة.

ترتبط الشركات المزودة لخدمة الإنترنت الأساسية بشبكة الاتصالات الإيرانية العامة. وبالرغم من وجود المؤسسات الخاصة، إلا أن الدولة تبقى الناشط الرئيس في السوق.

ازداد عدد المتصفّحين قليلاً، ففي العام 2004، لم يكن يتجاوز المليون. أما اليوم، فبات أكثر بـ 18 مرة. واستناداً إلى البيانات الصادرة عن وكالة الأنباء الرسمية إيسنا، تولت شركات خاصة لتزويد خدمة الإنترنت افتتاح أكثر من 400000 نقطة ولوج إلى الشبكة مقابل 112000 للحكومة. وبات أكثر من 4000 مدرسة متصلة بالإنترنت الذي أصبح أداة ثمينة لأي ناشط يرغب في بث رسائله في أرجاء البلاد كافة. ولحد من الانتقادات الموجهة إلى الحكومة، أقدم وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي محمد صفر هرندي على الإعلان في 17 شباط/فبراير 2008 عن إقفال المواقع غير المسجلة لدى الوزارة.

الرقابة المعززة

منذ العام 2006، تحظر السلطات الاتصالات السريعة. ويمكن تفسير هذا التدبير بالحرص على الحؤول دون تحميل الشبكة الإيرانية السيئة الجودة حملاً زائداً أو السعي إلى حجب المنتجات الثقافية الغربية - الأفلام والأغاني - المحملة عبر الإنترنت. وقد حدد مجلس الوزراء المعايير التي يمكن اعتبار موقع إلكتروني "غير شرعي" بموجبها على الشكل التالي:

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

المنشورات التي تهين الإسلام والديانات التوحيدية، وتلك التي تبث الإيديولوجيات الانفصالية، وتلك التي تنشر أخباراً مغلوبة أو تنال من الحياة الخاصة.

في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، فرضت الحكومة تنظيمياً يأمر المسؤولين عن المواقع بالتسجيل لدى السلطات ويسمح بإنشاء "جهاز لمراقبة الإنترنت" يخضع مباشرة لأمر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ويعنى بمكافحة نشر "المعلومات الخاطئة". وبناء عليه، يتعرض موقع الصحيفة المحافظة بازتاب المقرب من القائد السابق للحرس الثوري الإيراني محسن رضائي والناقد للرئيس محمود أحمدني نجاد لملاحقات قضائية بتهمة نشر أخبار "خاطئة" "تنتهك أحكام الدستور" و"تنال من الحياة الخاصة" و"الوحدة الوطنية". وفي 29 آذار/مارس 2007، أصدر مجلس الدولة قراراً يقضي بحظره فيما أقفل مقره في أيلول/سبتمبر تلبية لأوامر السلطات. وشكّل هذا التدبير التطبيق الأول للتنظيم الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 علماً بأن أحد القضاة أعطى الأمر بفرض الرقابة على موقع وكالة الأنباء المستقلة إيلنا المؤسسة في العام 2003 والمقرّبة من الإصلاحيين.

استناداً إلى المادة 18 من هذا التنظيم، يتوجّب على الشركات المزوّدة لخدمة الإنترنت التأكّد من عدم إصدار الخوادم للمحتويات "المحظورة". وعلى سبيل المثال، بات النفاذ إلى موقعي تبادل الصور Flickr والتسجيلات Youtube مستحيلاً لأن بعض مستنداتها تنطوي على محتويات تعتبرها السلطات "غير أخلاقية". وينطبق الحظر أيضاً على موقع بلوغنيوز (<http://1.blognews.name/>) الذي يستعرض محتويات المدونات بالفارسية وموقع balatarin.com الذي يسمح للمتصفّحين بالتصويت على مقالاتهم المفضلة (على مثال الموقع الأمريكي ديج Digg).

الدولة الإسلامية الأكثر قمعاً للمدوّنين في الشرق الأوسط

أقدمت حكومة الجمهورية الإسلامية على توقيف أكثر من عشرة مدوّنين في العام 2007 ولا سيما النساء منهم اللواتي يطالبن بحقوقهن من خلال المنشورات النسائية شأن تاجر باري برباري ("التغيير من أجل المساواة") وزانستان ("مدينة المرأة"). ومنذ نيسان/أبريل 2007، شنت الحكومة حملة رسمية في مختلف وسائل الإعلام لإدانة النساء اللواتي يخالفن قاعدة اللباس التي يفرضها الدين الإسلامي مانعةً إياهن عن ارتداء ثياب "غربية الأسلوب" (البناطلين الضيقة، والجزم العالية، وغيرها) باعتبار أنها "في غير لائقة". وقد تلقى أكثر من 170 مقهى إلكترونياً في كانون الأول/ديسمبر 2007 إنذاراً بالأقفال الذي قد يتعرضون له ما لم ينضموا إلى هذه الحملة.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

وجدت هذه الصحف النسائية النادرة في الأكوخ مكانها على الإنترنت. ففي أيلول/سبتمبر 2005، أطلقت عريضة على شبكة الإنترنت بعنوان "مليون توقيع لتعديل القوانين التمييزية تجاه المرأة". وفي آذار/مارس 2007، تعرّضت 33 امرأة من بينهن 22 صحافية إلكترونية للتوقيف لتعبيرهن عن دعمهن أمام محكمة طهران لأربع من زميلاتهن كن ملاحقات قضائياً. وقد أصدرت الأحكام بحقهن جميعاً فيما لا تزال غيرهن ينتظرن صدورها. وفي أواخر العام 2007، سجن الصحافيتان مريم حسينخواه وجلويه جواهري لأكثر من شهر لاستخدامهما حقهما بحرية التعبير على الإنترنت للمطالبة بقضية المرأة ولا سيما على الموقعين زانستان وتاجر باري برباري.

وفي 27 كانون الثاني/يناير 2007، تعرّضت ثلاثة صحافيات إلكترونيات ومدافعات عن حقوق المرأة هم تالات تاغينية ومنصورة شوجاي وفرناز سيفي للتوقيف في مطار طهران

فيما كن يتوجهن لإجراء تدريب في مجال الصحافة. وقد أفرج عنهن بعد ظهر اليوم التالي إثر خضوعهن للاستجواب في سجن إيفين (شمال طهران). وفي غضون 14 شهراً، تعرّض 43 متصفحاً وصحافياً إلكترونياً للاعتقال.

في الواقع، تسعى السلطات إلى إسكات الشبكة قبيل الانتخابات التشريعية المرتقبة في 14 آذار/مارس 2008. فإذا بالمواقع التي تنقل المناظرات بين مختلف التيارات السياسية معرّضة للإقفال بلا مبرر. وفي 14 شباط/فبراير، اتخذ مدعي عام طهران سعيد مرتضوي قراراً يقضي بإلغاء الموقع الإلكتروني المحافظ نوسازي من الشبكة بالرغم من انتقاده سياسة الإصلاحيين لأنه يؤيد تياراً آخر غير تيار رئيس الدولة. فتعرّض المسؤول عن الموقع حسين نوبختيان للتوقيف ومن ثم الإحالة إلى سجن إيفين بعد عشرة أيام. فلا يتحمّل الرئيس محمود أحمددي نجاد الانتقاد لدرجة أن مقالاً ساخراً حول كلاب حرسه أدى إلى سجن المدون رضا وليدازه لمدة أسبوعين في كانون الأول/ديسمبر 2007.

الصلات

موقع منظمة طلابية حول وضع حقوق الإنسان في إيران: <http://www.advarnews.us> (الفارسية)

موقع إخباري تابع للحزب المحافظ (الفارسية): <http://www.entekhab.ir>

موقع الحزب الإصلاحي (الفارسية): <http://norooznews.ir>

الموقع الأكثر تصفحاً حول إيران، في الخارج (الفارسية): <http://news.gooya.com>

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعا عن حرية الصحافة

[/http://www.farsnews.com](http://www.farsnews.com): موقع وكالة الأنباء الرسمية (الإنكليزية والفارسية)

[/http://we-change.org](http://we-change.org): موقع تاجر باري برباري ("التغيير من أجل المساواة" –
الفارسية والإنكليزية): صحيفة نسائية تشارك فيها مريم حسينخاه

[/http://irwomen.net](http://irwomen.net): موقع نسائي إيراني (الفارسية)

[/http://www.feministschool.com](http://www.feministschool.com): موقع جمعية المرأة الإيرانية (الفارسية)

[/http://www.baznegar.com](http://www.baznegar.com): موقع رضا وليدازه

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

أوروبا

أوزبكستان

اسم المجال: uz.

عدد السكان: 26350000

عدد المتصفّحين: 1700000

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: معلومة غير متوفرة

متوسط الراتب الشهري: 35 يورو

عدد الشركات الخاصة المزودة لخدمة الإنترنت: 447

عدد الشركات العامة المزودة لخدمة الإنترنت: 2

عدد المدونين المعتقلين: 0

يمارس إسلام كاريموف الذي أعيد انتخابه على رأس الدولة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2007 سيطرة مشددة على الشبكة. فإذا بالمحتويات كافة تخضع للرقابة على الشبكة الأوزبكية وتعتمد الحكومة إلى حجب النفاذ إلى معظم المواقع المستقلة المهتمة بشؤون البلاد والناقذة لسياساتها.

لم يتوقف الرئيس على مدى 17 عاماً عن الادعاء برغبته في أن يعبر المواطنين عن آرائهم، ما سمح بتطور الشبكة وازدياد عدد المتصفّحين في البلاد. وفي العام 2006، كانت أوزبكستان تنطوي على عدد من مستخدمي الإنترنت هو أكبر من عدد أصحاب الهواتف الجوّالة.

إلا أن تنوّع الآراء شبه غائب في البلاد. فشبكة الدولة UzPAK هي الوحيدة المتوفرة وكل الشركات المزودة لخدمة الإنترنت المحلية مضطرة منذ العام 2005 للاتصال بها في حين أن المواقع الإلكترونية ليست مجبرة على التسجيل لدى السلطات. وفي بعض الأحيان، يسجّل اتصال بعض المؤسسات من أصل الـ 447 المخولة تسويق النفاذ إلى الإنترنت بالشبكة الروسية.

وفي هذا السياق، أفاد صحفي فضل عدم الكشف عن اسمه بما يلي: "نحن جميعنا سجناء سياسيون افتراضيون ويحق للسلطات بالقيام بما يحلو لها بنا". ولا يميّز النظام بين بعيد أو قريب، فقد أدخل الصحفي وابن أخ الرئيس جامشيد كاريموف بالقوة إلى مستشفى للأمراض العقلية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2006. ومع أن الأطباء أقروا بأنه "رجل متوازن

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

وبصحة جيدة وذكي ومتقف"، إلا أنه ليس حراً بتصرفاته. وقد بدأ بالتعرض للضغوط إثر نشره مقالات حول فساد الإدارة المحلية ووضع الفلاحين في منطقة جزاک على موقع Ferghana.ru في العام 2005.

أما القانون الصادر في العام 2003 حول الحرية الإعلامية فيفرض سلسلة من القيود على بث الأخبار عبر الإنترنت. وتنص المادة 4 على "إمكانية الحد من حرية الإعلام باسم حماية (...) القيم الأخلاقية في المجتمع والأمن القومي والجهود الروحية والثقافية والعلمية في البلاد". إلا أن الصياغة الغامضة لهذه المبادئ تترك مجالاً واسعاً للتفسير والرقابة المكثفة

والتعسفية. وينطبق هذا الوضع على مقالات أخرى تتذرع بـ "المحافظة على القيم الثقافية والتاريخية"، و"الحماية من التأثير النفسي والتلاعب بالضمير العام"، و"الاستقرار الاجتماعي".

تتولى الحكومة حجب المواقع الإخبارية المستقلة كما تلك التي تدافع عن حقوق الإنسان. ففي 15 آذار/مارس 2007، تعرض الموقع registan.net الذي يعالج مسائل سياسية في آسيا الوسطى للحظر بلا مبرر رسمي. وفي تموز/يوليو 2006، بات النفاذ إلى الموقعين الإخباريين Neweurasia.net و Uzmetronom.org ممنوعاً فيما قرر رئيس تحرير Tribune-uz.info تعليق نشاطاته على الإنترنت إثر تعرضه لعدة ضغوطات.

في خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في 23 كانون الأول/ديسمبر 2007، اشتد ترشيح الشبكة. فمنذ شهر كانون الأول/ديسمبر، تحرص السلطات على حجب النفاذ إلى الموقع uzngo.info إثر نشره مقالاً حول ضبط الإعلام على الإنترنت. إلا أن هذا الموقع المرجعي بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية الأوزبكية لا يعتبر موقع معارضة ويشكل إحدى المصادر الإخبارية الأكثر موثوقية حول شؤون المجتمع المدني. ومنذ شهر شباط/فبراير 2008، بات الموقع الروسي Lenta.ru محجوباً لنشره تحليلاً للانتخابات أجراه مراقبون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ويصفها بـ "غير الديمقراطية".

الصلات

الموقع منصة لمدونات آسيا الوسطى (الإنكليزية، الروسية، الأوزبكية، الكازاخستانية، الطاجيكية، القرغيزستانية): <http://uzbekistan.neweurasia.net>: موقع تشاركي مخصص لأوزبكستان. يشكل هذا

وكالة أنباء مستقلة تتطرق إلى شؤون دول آسيا الوسطى (الروسية): <http://ferghana.ru>

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

والإنكليزية)

[/http://www.centrasia.ru](http://www.centrasia.ru): موقع إخباري حول آسيا الوسطى (الروسية)

http://www.rsf.org/article.php3?id_article=24840: "إسلام كاريموف أينما كان، الانتخابات في أي مكان!"، تقرير مراسلون بلا حدود حول التغطية الإعلامية للحملة الرئاسية للعام 2007.

<http://www.eurasianet.org>: الموقع الإخباري Eurasianet

<http://www.rferl.org/featuresarchive/country/uzbekistan.html>: الخدمة الأوزبكية لإذاعة راديو فري يوروب / راديو ليبرتي

<http://eng.bir.uz/news>: الوكالة الوطنية للإعلام (الإنكليزية، الأوزبكية، الروسية)

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الشرق الأوسط

سوريا

اسم المجال: sy.

عدد السكان: 19408000

عدد المتصفّحين: 1550000

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: من 50 سنتياً إلى يورو واحد

متوسط الراتب الشهري: حوالي 140 يورو في القطاع العام

عدد الشركات الخاصة المزودة لخدمة الإنترنت: 4

عدد الشركات العامة المزودة لخدمة الإنترنت: 2

عدد المدونين المعتقلين: 1

منذ العام 2005، تسعى الحكومة إلى تسهيل النفاذ إلى شبكة الإنترنت عبر اعتمادها سياسة الأسعار الرخيصة في قطاع أجهزة الكمبيوتر والاتصالات. إلا أنها لم تتورع، منذ العام 2000، عن توقيف خمسة مدونين على الأقل لنقلهم معلومات حساسة عبر البريد الإلكتروني أو نشرهم تعليقات على مواقع توجه الانتقادات إليها.

سمحت الحكومة لسوق المعلوماتية بالتطور في ظل المنافسة القائمة بين مزودي خدمة الإنترنت، ما أتاح للسوريين فرصة النفاذ إلى الشبكة بسهولة كبرى. فممنذ العام 2005، تتقاسم ست شركات هذه السوق: الشركتين التابعتين للحكومة السورية للاتصالات (وزارة الاتصالات) والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، فضلاً عن الشركات الخاصة آية Aya وسوا Cec-Sy وزاد ZAD وسيريا تك SyriaTech. فلم يعد من ضرورة لتبرير أي نشاط مهني للحصول على اتصال بالإنترنت وبت تقديم الهوية أو جواز السفر كافيّاً لذلك.

ازداد معدل ولوج الشبكة بشكل بسيط في سوريا حتى لو كان 6 بالمئة فقط من الشعب يستخدمون الإنترنت. وتراجعت أسعار الاتصالات فيما ازدهرت المقاهي الإلكترونية بخطوطها السريعة في الأحياء الشعبية وبت تقسيط ثمن أجهزة الكمبيوتر ممكناً. ومنذ العام 2004، ارتفع عدد متصفّحي الإنترنت أربعين مرة، ما حث السلطات على تعزيز ضبط المعلومات الواردة عبر الخط. فأصبحت الرقابة والمراقبة ممارستين مألوفتين على الشبكة السورية. وفي هذا السياق، أخذت الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية التي تعدّ أول مزود لخدمة الإنترنت في البلاد تعترض الرسائل في البريد الإلكتروني وتراقب المخالفين. كذلك، تعرّضت خدمات الرسائل شأن هوتمايل Hotmail للتعطيل لإجبار المستخدمين على المرور بخدمات محلية خاضعة لضبط مشغل سوري.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

إلا أنه يمكن تفادي المرشحات التي وضعتها السلطات لحجب المواقع "الحساسة" بسهولة بفضل تقنيات تفادي الرقابة المختلفة المتوفرة. والجدير بالذكر أن متصفح الإنترنت يلجأون أيضاً إلى "ال خادم اللبناني" مستفيدين من الاتصال المجرد من القيود السورية والتكاليف الإضافية عبر خط هاتفي بعيد المدى بشركة لبنانية مزودة لخدمة الإنترنت.

الأمان قبل الخدمة

في 25 تموز/يوليو 2007، أصدر وزير الاتصالات عمرو سالم مرسوماً يفرض على أصحاب المواقع الإلكترونية المحافظة على البيانات الشخصية لكتاب المقالات والتعليقات الصادرة على موقعهم. وبهذا المرسوم، تحرص الحكومة على الحد من التبادل بين المتصفحين. ولحماية الشبكة، تلجأ السلطات إلى مرشح ثاندركاش Thundercache المخصص لمراقبة المحتويات المتوفرة على الإنترنت، والقضاء على الفيروسات، وحظر تحميل التسجيلات. ولهذا السبب، يخضع موقع سكايب Skype للرقابة المشددة.

أما الشبكة الاجتماعية فايسبوك Facebook فمحظورة كلياً على الشبكة السورية تماماً كموقعي يوتيوب YouTube وأمازون Amazon بحجة الخشية من تسلل عملاء إسرائيليين إليها. كذلك، يصعب استحداث مدونة في سوريا علماً بأنه يستحيل ولوج إحدى أهم منصات المدونات بلوغسبوت Blogspot التابعة لغوغل Google. وفي هذا الإطار، تخضع المواضيع السياسية والدينية للرقابة فيما تعتبر المسألة الكردية شديدة الحساسية. فمن المواقع المئة المحجوبة في العام 2007، كان حوالي الثلث مكرساً لهذه الطائفة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن المدون البالغ 22 سنة من العمر طارق عمر بياسي تعرّض للتوقيف في تموز/يوليو 2007 لأنه نشر تعليقاً على موقع إلكتروني انتقد فيه الحكومة. ولا يزال معتقلاً دونما أن توجه السلطات أي تهمة إليه أو أن تتقدم بأي تفسير في هذا الصدد.

الصلات

<http://www.All4syria.com> (العربية): موقع إخباري حول سوريا، يخضع للرقابة في البلاد

<http://www.arabnews.com> (الإنكليزية): موقع إخباري حول الدول العربية

<http://opennet.net/research/profiles/syria> (الإنكليزية): اختبارات مبادرة الشبكة المفتوحة في سوريا

منظمة مراسلون
بلا حدود
دفاعا عن حرية الصحافة

Decentering" (الإنكليزية): <http://www.ya-ashrafe-nnas.blogspot.com>
Damascus"، مدوّنة رزان وهو مدافع سوري عن حرية التعبير على الإنترنت وأحد منظمي
الحملة لصالح الإفراج عن طارق بياسي.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الشرق الأوسط

تونس

اسم المجال: tn.

عدد السكان: 10215000

عدد المتصفّحين: 1295000

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: بين 50 سنتياً ويورو واحد

متوسط الراتب الشهري: حوالي 310 يورو

عدد الشركات الخاصة المزودة لخدمة الإنترنت: 5

عدد الشركات العامة المزودة لخدمة الإنترنت: 7

عدد المدونين المعتقلين: 0

لا تزال سياسة الرئيس زين العابدين بن علي متشددة في مجال ترشيح الإنترنت فيما تبدو الرقابة الذاتية القاعدة السائدة في مجتمع المدونين على الشبكة التونسية. وتتوفر هيئة عامة للضبط تعرف بالوكالة التونسية للإنترنت التي تؤجر الشريط المار إلى الشركات المزودة لخدمة الإنترنت في البلاد.

توسّعت الشبكة بشكل بسيط بارتفاع معدل الولوج من 1 إلى 9.3 بالمئة في غضون خمسة أعوام (2001 – 2006). وفي العام 2007، باتت تونس تستضيف حوالي 6000 موقع إلكتروني. وإذا كانت هذه الدولة تنطوي على حوالي 12 شركة مزودة لخدمة الإنترنت اليوم، فلا تزال شركة Planet.tn التابعة لإحدى فتيات الرئيس بن علي تستحوذ على الحصة الأكبر من السوق.

تتولى السلطات حجب عدة مواقع معارضة للنظام. وعلى سبيل المثال، أصبح موقع الصحيفة الفرنسية ليبراسيون محظوراً منذ أن نشر في شباط/فبراير 2007 مقالات تنتقد الرئيس وضعها الصحافي التونسي توفيق بن بريق في حين أن المسؤولين عن الصحيفة الإلكترونية كلمة التي منعت نسختها المطبوعة في البلاد يخضعون لتدابير قمعية تتراوح بين المضايقة الإدارية والتهديد.

وفي هذا الإطار، يشكل ترشيح المواقع الإلكترونية ممارسة ذائعة الانتشار لمواجهة شعبية المجال الإلكتروني في تونس. فيعتبر الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 25 سنة المواقع العامة لولوج الإنترنت الأمكنة المفضلة لديهم. وعلى هذا النحو، باتت المواقع الأكثر نشاطاً في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والحوادم الأساسي شأن Anonymizer (<http://www.anonymizer.com>) وGuardster (<http://www.guardster.com>)

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

محظورة. وفي نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2007 ، تعرّض موقع تبادل التسجيلات ديليموشن Dailymotion للحجب. وكانت الوكالة التونسية للإنترنت قد أعلنت عن جملها التدابير القمعية فيما اعترفت الشركة المزوّدة لخدمة الإنترنت TopNet بترشيح الموقع بناء على طلبها. والجدير بالذكر أن الاتصالات الخاصة ببعض الصحفيين والمعارضين مقطوعة "لأسباب تقنية" أو تتراجع سرعتها لزيادة وقت تحميلهم للصفحات الإلكترونية والحد من قدرتهم على الاطلاع على المواقع. ومن شأن هذه الوسائل أن تثبط رويداً رويداً عزيمة المدونين الذين لم يعودوا يجروون على انتقاد سياسة الحكومة مثل الماضي. وقد تخلى البعض عن التدوين.

وبالرغم من الإفراج عن المحامي والناشط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان محمد عبو في العام 2007 بعد قضائه حوالي ثلاثة أعوام وراء القضبان لنشره مقالاً على الإنترنت يقارن فيه التعذيب الممارس ضد الأسرى السياسيين في تونس بأعمال العنف التي يرتكبها الجنود الأمريكيون في أبو غريب في العراق، إلا أن التهديدات الموجهة إليه لم تتوقف. وقد رفضت السلطات السماح له بمغادرة البلاد في نيسان/أبريل 2007 حرصاً منها على ضبط بث الأخبار.

الرقابة المعممة

تضاف ترسانة من التعليمات إلى الترشيح النظامي لمواقع المعارضة. فتخضع المقاهي الإلكترونية كافة للمراقبة فيما يحمّل القانون التونسي أصحابها المسؤولية عن نشاطات زبائنها وأحياناً ما يبدو ضرورياً تقديم الهوية الشخصية للاتصال فيها. ومن الرائج أيضاً أن يطلب أصحاب هذه المقاهي عدم تصفح بعض المواقع التي تعتبر "تخريبية" مع الإشارة إلى أن التعليمات الواردة بوضوح على الجدران لا تتأخر عن تذكيرهم بذلك.

وشهرياً، تنقل البيانات الشخصية للمشاركين في الإنترنت إلى الوكالة التونسية للإنترنت التي تدير البريد الإلكتروني في البلاد. وعلى الصعيد القانوني، يجيز قانون البريد للعام 1998 اعتراض الرسائل الإلكترونية التي تنال من "النظام العام والأمن القومي".

الصلات

موقع الصحيفة الإلكترونية كلمة الناقدة للحكومة <http://www.kalimatunisie.com>: (الفرنسية والعربية)

تجمّع المدونات التونسية (الفرنسية والعربية) <http://tn-blogs.com>:
"من أجل تونس حرة وديمقراطية"، موقع يخضع للرقابة في تونس <http://tunisiawatch.rsfblog.org>:

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

أوروبا

تركمانستان

اسم المجال: tm.

عدد السكان: 4900000

عدد المتصفّحين: 64800 (الاتحاد الدولي للاتصالات)

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: حوالي 6 يورو رسمياً ولكن 1.5 يورو مع معدل الصرف الموازي.

متوسط الراتب الشهري: معلومة غير متوفرة

عدد الشركات الخاصة المزودة لخدمة الإنترنت: 0

عدد الشركات العامة المزودة لخدمة الإنترنت: 1

عدد المدونين المعتقلين: 0

كان تسلّم غوربانغولي بردي محمّدوف مقاليد السلطة في 14 شباط/فبراير 2007 بمثابة بصيص أمل بحرية التعبير على الويب. ولم يكن افتتاح مقهيين إلكترونيين في أشغابات يوم وصوله إلى سدة الرئاسة إلا تعزيزاً لهذا الأمل. وقد وعد الرئيس الجديد بافتتاح 15 أخرى فضلاً عن توفير النفاذ إلى الإنترنت في كل مدارس البلاد. إلا أن هذه التدابير لم تحل دون ممارسة الرقابة وضبط المحتويات.

يشكل الإنترنت مصدراً لا غنى عنه للمعلومات والأخبار في بلد يعاني هذا القدر من العزلة مع أن التركمانستانيين يطلعون عليها بفضل الفضائيات بوجه عام. غير أن الحكومة قررت في كانون الثاني/يناير 2008 إلغاء الصحون اللاقطة وإقفال المؤسسات التي تبيعها.

أما الشبكة فلا يلجها إلا 1 بالمئة من السكان ولا تتوفر إلا بضعة مقاهي إلكترونية في البلاد علماً بأن الشركة الوحيدة المزودة لخدمة الإنترنت والخاضعة لسيطرة الدولة Telekom Turkmen تعتمد سياسة ترشيح متشددة وأن الخدمة التركمانستانية لإذاعة راديو فري يوروب هي من مصادر الأخبار المستقلة النادرة.

إلا أن الحكومة قد منحت الشعب فرصة انتظار تحرير نسبي للقطاع في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر 2007 فيما كان المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى بيير موريل يجريان زيارة لدولة تركمانستان. وكان من الممكن التقدّم بالتعليقات على الموقع الرسمي www.turkmenistan.gov.tm في خلال زيارتهما هذه.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

تفيد إحصاءات شركة Turkmen Telekom بعدم إنشاء أي حساب في البريد الإلكتروني منذ العام 2002 في البلاد. وكما في كوريا الشمالية قبل ظهور الأجهزة الجوّالة الجديدة التي تسمح بالنفاز إلى الشبكة الصينية، يشكل الإنترنت وسيلة اتصال مخصصة لبعض أصحاب الامتياز. فيستطيع التركمانستانيون العاملون في المؤسسات الأجنبية ولوج الشبكة دونما أن يواجهوا أي صعوبات. كذلك الأمر بالنسبة إلى السياح في الفنادق فيما يحق للصحافيين الرسميين والدبلوماسيين والموظفين المرموقين الاتصال عبر الخطوط الفضائية.

الصلات

الخدمة : <http://www.rferl.org/featuresarchive/country/turkmenistan.html>
التركمانستانية لإذاعة راديو فري يوروب (الإنكليزية)

<http://www.eurasianet.org>: موقع إخباري حول آسيا الوسطى (الإنكليزية والروسية)

[/http://turkmenistan.neweurasia.net](http://turkmenistan.neweurasia.net) : موقع تعاوني حول تركمانستان. إن
Neweurasia تجمعُ لمدونات آسيا الوسطى

[/http://http://www.newscentralasia.net](http://http://www.newscentralasia.net) : موقع إخباري حول تركمانستان يقع مقره
في الولايات المتحدة الأمريكية

<http://www.untuk.org> : موقع الأمم المتحدة المخصص لتركمانستان وقد أُطلق في 8
شباط/فبراير 2008

<http://www.chrono-tm.org> : موقع أنشأته منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان "المبادرة
التركمانستانية لحقوق الإنسان"

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

آسيا

فيتنام

اسم المجال: vn.

عدد السكان: 84100000

عدد المتصفّحين: 14683800

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: حوالي 2 يورو للسياح وأقل ثمناً للمواطنين المحليين بوجه عام.

متوسط الراتب الشهري: 19 يورو رسمياً في الوظائف العام

عدد الشركات الخاصة المزودة لخدمة الإنترنت: 8

عدد الشركات العامة المزودة لخدمة الإنترنت: 2

عدد المدونين المعتقلين: 8

تراجعت الضغوطات الدولية التي كانت البلاد تخضع لها قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في 11 كانون الثاني/يناير 2007. وفيما كانت فيتنام تحتفل بأعوامها العشرة للاتصال بالشبكة، شهدت أكبر موجة من اعتقالات المخالفين الإلكترونيين منذ العام 2002. فباتت تعد من أكثر الدول الآسيوية قمعاً على الشبكة.

بالنظر إلى تطوّر إدارة الإنترنت في البلاد، يبدو جلياً أن فيتنام تحذو حذو النموذج الصيني. فتتابع التقمّ التكنولوجي ساعية إلى اختبار شبكة الواي فاي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2007. وفي العام 2003، اعتمدت خدمة الإنترنت الفائقة السرعة التي ما لبثت أن جذبت المتصفّحين، فبات معدل الولوج في المجتمع الفيتنامي بعد مرور ثلاثة أعوام من استخدامها أهم من المعدل الذي تسجّله الصين. لذا، أطلقت الحكومة مشروعين كبيرين من الأبحاث في هذا الصدد. فأنشأت مركز باك كوا للأبحاث حول الأمن على الإنترنت في جامعة هانوي للتكنولوجيا مكلفة إياه بإنتاج برمجيات بكاف المضادة للفيروسات (Back Khoa antivirus) الأكثر استخداماً في البلاد في حين أعلنت عن إنشاء مركز لتخزين البيانات في الفترة الممتدة من التاريخ الحالي إلى تشرين الأول/أكتوبر 2008.

الواقع أن الشعب الفيتنامي شاب، ما يبرر انتشار استخدام الإنترنت أكان للمشاركة في الألعاب على الخط أو الاطلاع على الأخبار. إلا أن سيطرة الناشطين الديمقراطيين على الشبكة تقلق السلطات لا سيما أن عالم التدوين الذي يضم فيتناميين مغتربين ومعارضين داخلين يساهم في إصدار المجالات الإلكترونية ويدعو إلى الإصلاحات على مواقع تستضيفها دول أجنبية وتسعى السلطات إلى ترشيحها باستمرار من دون أن تتمكن من الأمر بإقفالها. ومنذ العام 2002، باتت فيتنام تملك شرطة إلكترونية تتولى ترشيح المحتويات "التخريبية"

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

على الشبكة ومراقبة المقاهي الإلكترونية.

«الكتلة 8406» ضحية الاعتقالات

تعتبر الحكومة الفيتنامية أنه ينبغي أن يقترن مجرد ذكر الإصلاحات والتعديلات علناً بعقوبات بالسجن. ومنذ إطلاق الحركة الديمقراطية "الكتلة 8406" في نيسان/أبريل 2006، اتخذت عدة مبادرات لتوسيع مساحة الحرية في البلاد واستحداث وسائل الإعلام المستقلة. وقد أطلقت هذه الحركة عريضة إلكترونية في العام 2006 تدعو الحكومة إلى إجراء التعديلات والإصلاحات اللازمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية هذه المجموعة بغير الشرعية فيما لم تنفك الأجهزة الأمنية عن ملاحقة ناشطيها الأساسيين. وفي أيار/مايو 2007، تعرض ستة من أعضائها للتوقيف بتهمة "الدعاية المعادية للحكومة" بسبب تصاريح أدلوا بها على الشبكة. فحكم على كل من هوين نغوين داو ولي نغوين سانغ ونغوين باك تروين بالسجن لمدة ثلاثة وأربعة أعوام وعمين ونصف على التوالي. أما المحاميان نغوين فان داي ولي تي كونغ نان فأدينا بأربعة وثلاثة أعوام على التوالي فيما حكم على المتحدث باسم اتحاد العمال والفلاحين البالغ 42 سنة من العمر تران كوك هيين بالسجن لمدة خمسة أعوام إثر محاكمة دامت أربع ساعات. فكانت هذه أهم حملة من القمع تشهدها البلاد منذ العام 2002.

وفي النهاية، زج المنتصفّح البالغ 25 سنة من العمر تروونغ كوك هوي في السجن منذ 18 آب/أغسطس 2006 لرغبته في "قلب نظام الحكم" بواسطة الإنترنت من خلال مشاركته في منتدى ديمقراطي للنقاش على Paltalk.

التنظيم المؤسسي للرقابة

تشير المادة 33 من دستور العام 1992 إلى أنه "يتوجب على الدولة، في مجالي الثقافة والإعلام، قمع أي نشاطات من شأنها أن تتسبب بإلحاق الضرر بالمصالح القومية، وتحطيم الشخصية، والنيل من القيم الأخلاقية، والإساءة إلى نمط حياة الفيتناميين". فما كان من السلطات إلا أن أخذت تمارس الضبط الرسمي على ولوج الشبكة في 6 حزيران/يونيو 1996 من خلال المديرية العامة للبريد والاتصالات. وإلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1997، كان الإنترنت يقتصر على البريد الإلكتروني وبعض قواعد البيانات المحلية.

منذ العام 2001، بات كل المتصفّحين الذين يستخدمون الشبكة الفيتنامية مسؤولين عن أي محتويات يستحدثونها أو يبتونها أو يحفظونها على الشبكة. وفي العام 2006، تلقت الشركات المزودة لخدمة الإنترنت التعليمات الكفيلة بإلزامها بتركيب برمجيات تسمح

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

بالمحافظة على بيانات زبائنها لمدة عام. والجدير بالذكر أن ترشيح المحتويات السياسية يعود إلى وزارة الداخلية.

الواقع أن الدولة مساهمة في كل الشركات المزودة لخدمة الإنترنت، ما يسهل ضبطها لها. وعلى سبيل المثال، أقدمت السلطات على حجب النفاذ إلى موقع Intellasia.com المتخصص بالأخبار الاقتصادية في فييتنام مع الإشارة إلى أن رئيس تحريره بيتر ليش تعرّض غير مرة لتهديدات الشرطة في العام 2007.

الصلات

<http://english.vietnamnet.vn>: صحيفة رسمية (الإنكليزية)

<http://www.bkav.com.vn>: الموقع الإلكتروني لمركز باك كوا (الفيتنامية)

<http://www.rfa.org/english/vietnamese>: راديو فري آسيا، القسم الفيتنامي

<http://www.intellasia.com>: موقع إخباري حول الاقتصاد الفيتنامي (الإنكليزية)

أفريقيا

زيمبابوي

اسم المجال: zw.

عدد السكان: 13080000

عدد المتصفّحين: 1220000

معدل سعر ساعة الاتصال بالإنترنت في مقهى إلكتروني: حوالي 0.50 سنتاً من اليورو

متوسط الراتب الشهري: حوالي 10 يورو

عدد الشركات الخاصة المزودة لخدمة الإنترنت: 14

عدد الشركات العامة المزودة لخدمة الإنترنت: 1

عدد المدوّنين المعتقلين: 0

لا يلج عدد كبير من المواطنين شبكة الإنترنت في زيمبابوي لتقدم الحكومة على ممارسة الرقابة المكثّفة عليهم. إلا أن المتصفّحين يخضعون لمراقبة فأضحى تمارسها السلطات التي تركز على ضبط الرسائل الإلكترونية. وفي آب/أغسطس 2007، اعتمدت الحكومة قانون

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

يجب فرض الرقابة على كل الاتصالات أكانت هاتفية أو إلكترونية. وفي هذا السياق، يشكل نشر مقال ينتقد الحكومة على الإنترنت نشاطاً خطيراً يتهدد مؤلفه.

بالرغم من خضوع الويب للرقابة، إلا أنه لا يشكل هم الحكومة الأول. وفي أيلول/سبتمبر 2006، عمدت المؤسسة الدولية للاتصالات عبر الأقمار الصناعية إنتلسات Intelsat إلى قطع 90 بالمئة من إمكانية ولوج الإنترنت في البلاد لأن مؤسسة الدولة تلوان TelOne لم تدفع حق النفاذ إلى الشبكة الدولية.

الواقع أن مؤسسة تلوان TelOne الخاضعة لمراقبة حكومة روبيير موغابي المشددة تهتم بفرض الرقابة على الشبكة. وفي العام 2004، اعتبرت المحكمة العليا غير دستورية النسخة الأولى لقانون البريد والاتصالات الذي يمنح صلاحيات فادحة إلى الحكومة تخولها مراقبة الاتصالات الهاتفية والإلكترونية. وبعد مرور بضعة أشهر، أبرمت مؤسسة تلوان TelOne اتفاقاً مع الشركات المزودة لخدمة الإنترنت في البلاد. فبات يحق لها بأن تطلب منها ضبط الاتصالات على الخط بكل بساطة في حين أن نص الاتفاق يجيز لها "اتخاذ التدابير الضرورية" للحوول دون نشر المحتويات غير الشرعية على الإنترنت. ولا شك في أن غموض المصطلحات المستخدمة يعني الطلب من هذه الشركات مراقبة مجمل حركة التبادل على الإنترنت ولا سيما الرسائل الإلكترونية لتحديد المحتويات غير الشرعية. إلا أن هذه العملية مستحيلة تقنياً وتلقي على كاهل الشركات المزودة لخدمة الإنترنت مسؤولية لا يمكنها الالتزام

بها ذلك أنها أصبحت تؤدي دور القاضي والطرف في آن معاً وتتخذ القرارات حيال شرعية الرسائل التي تنقلها بنفسها دونما الخضوع لأي ضبط قضائي، ما يسمح لشركة تلوان TelOne والحكومة بتحديد واضعي الرسائل "المسيئة".

الترصدّ الشرعي للمتصفّحين

في زيمبابوي، يتوجّب على كل الصحف التسجيل لدى لجنة وسائل الإعلام والأخبار طبقاً لما يرد في القانون حول النفاذ إلى المعلومات وحماية الحياة الخاصة. بموجب هذا القانون المعتمد في العام 2002، يتعين على الصحفيين تسجيل أسمائهم في جهاز ضبط وسائل الإعلام الخاضع للسلطة. ومنذ أواخر العام 2004، تنزل عقوبة بالسجن المطبق لمدة عامين بحق كل مخالف. وفي هذا السياق القمعي، تخضع الشبكة لقواعد متشددة أيضاً.

في آب/أغسطس 2007، اعتمدت الحكومة قانون اعتراض الاتصالات نهائياً علماً بأن هذا القانون يجيز للدولة اعتراض الاتصالات الهاتفية والمراسلات عبر البريد الإلكتروني والفاكس بهدف "حماية الأمن القومي" الذي يعادل في زيمبابوي انتقاد الحكومة المنهكة.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

كذلك، يلحظ هذا النص استحداث مركز مراقبة واعتراض الاتصالات الذي يتألف من "خبراء" قادرين على ترصد أي نوع من البيانات. ويشير إلى ضرورة تركيب مؤسسات الاتصالات ولا سيما الشركات المزودة لخدمة الإنترنت برمجيات الاعتراض وإنشاء صلة مباشرة مع مركز مراقبة واعتراض الاتصالات لمراقبة الاتصالات في "الوقت الفعلي" الذي تجري فيه. أما أصحاب المؤسسات الذين لا يمتلكون لهذا التنظيم الجديد فيتعرضون لقضاء عقوبات في السجن قد تصل إلى ثلاثة أعوام. فضلاً عن هذه الإجراءات، ينص القانون على ضرورة توفير التقنيين العاملين في مركز مراقبة واعتراض الاتصالات المساعدة التقنية اللازمة إلى المؤسسات دونما تحديد البرمجيات التي ينبغي استخدامها في هذا الصدد. وفي أيار/مايو 2005، أفادت صحيفة في جنوب أفريقيا بأن حكومة زيمبابوي تجري مناقشات مع الصين لاكتساب وسائل تكنولوجية تخولها اعتراض الاتصالات في حين أن مصادر محلية تحدثت عن استعمال معدات صينية للتشويش على الإذاعات المستقلة.

وفقاً لهذا القانون، يكون رئيس الاستخبارات، والمدير العام لقسم الأمن القومي – الخاضع لأمرة الرئيس مباشرة -، والمسؤول عن الشرطة، والمفوض العام بخزينة الدولة، مخولين للتقدم بطلبات التنصت من وزارة النقل والاتصالات كما تكون المذكرة الصادرة عن الوزير صالحة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر مع إمكانية تجديدها قدر المبتغى في حال توفر "أسباب صالحة" علماً بأنها لا تخضع لأي ضبط قضائي. وما يثير القلق أيضاً هو أن النص يلحظ إمكانية التقدم بطلب الاعتراض "شفوياً" في "الحالات الطارئة أو الظروف الاستثنائية".

وتضاف إلى مخاطر هذا القانون الخشية من الضغوطات الممارسة على الصحفيين. ففي بداية العام 2008، تعرض الصحفي من زيمبابوي إنوسنت ماداو العامل في تورنتو لحساب الصحيفة الإلكترونية زي سارزن أفريكن والمساهم في عدة منشورات كندية للتهديد بسبب مقالاته. فقد تلقى اتصالات هاتفية تحذره من الاعتداء عليه دونما أن يدرك السبب إثر نشره

مقالاً حول الحياة السياسية في البلاد على موقع الإذاعة المستقلة في زيمبابوي *SW Radio Africa* التي يقع مقرها في لندن.

الصلات

موقع إخباري حول تطور اتصالات الألياف البصرية في أفريقيا : <http://www.fibreforafrica.net>

موقع إذاعة *SW Radio Africa* : <http://www.swradioafrica.com>

منظمة مراسلون
بلا حدود
دفاعا عن حرية الصحافة

جمعية الشركات المزودة لخدمة الإنترنت في زيمبابوي [/http://www.zispa.org.zw](http://www.zispa.org.zw)

التجمع الأفريقي للمدونات <http://www.afrora.com>

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

دول خاضعة للرقابة

أفريقيا

غامبيا، إريتريا

غامبيا

بالرغم من معدل الأمية والتأخر التكنولوجي اللذين تشهدهما هذه الدولة، إلا أن السكان يرتادون المقاهي الإلكترونية في مختلف مدنها. وفي هذا السياق، تكثر انتهاكات حرية التعبير وتبرز بدايات مراقبة تفرض على الشبكة. وفي العام 2006، وقع الصحفي المنفي ومدير موقع الصحافة الحرة فريدم نيوزبايبر (<http://www.freedomnewspaper.com>) با نديري مبابي ضحية حملة تشهير بسبب مواقفه الانتقادية حيال الحكومة. فقد أقدم قرصان معلوماتي على الاستيلاء على موقعه مدعياً أن با نديري مبابي قد انضم إلى المعسكر الرئاسي ونشر أسماء المشتركين وبياناتهم معتبراً أنهم "مخبريه". فما كان من وكالة الاستخبارات الوطنية التابعة للرئاسة والمعروفة بعنفها وإفلاتها من العقاب إلا أن اعتقلت هؤلاء لعدة أيام. وفي ظل وضع الهذيان السائد، لا بد من إبقاء غامبيا تحت المجهر.

إريتريا

تشهد هذه الدولة التي تعدّ من الأفقر والأكثر عزلة في العالم تأخراً ملحوظاً في مجال ولوج الإنترنت علماً بأنها من آخر الدول التي اتصلت بالشبكة في العام 2000. ومنذ ذلك الحين، يتواجد 42 مقهى إلكترونياً وحسب على الأراضي الإريترية تتركز بشكل خاص في العاصمة أسمرا. ويمثل معدل ولوج الشبكة 2 بالمئة مع الإشارة إلى أن الشركة المزودة لخدمة الإنترنت في البلاد إريتل EriTel تعمل بالتنسيق والتعاون مع وزارتي الإعلام والتنمية الوطنية في حين أنه يفترض بالشركات الأربعة الأخرى التي حصلت على ترخيص من وزارة الإعلام استخدام البنى التحتية الخاصة بإريتل EriTel ولا سيما الشريط المار. ومن الملفت أن الرقابة معقدة على الشعب بأسره وأن عدة خدمات على الخط من بينها سكايب Skype باتت محظورة في إريتريا. وبما أن المقاهي الإلكترونية تشكل نقاط الولوج الوحيدة تقريباً، فقد حوّلت الرقابة الأمنية المشددة الأماكن العامة إلى مواقع خطيرة على المعارضين والمخالفين. وفي هذا الإطار، كان الصحفي بول كيدان الذي لاقى حتفه في حزيران/يونيو 2007 لدى فراره من البلاد قد اتصل بمراسلون بلا حدود قبل سنة أشهر من وفاته المأساوية من مقهى إلكتروني إثر "تجاوزه الشرطة". وقد تحدث عن جلسات التعذيب التي تعرّض لها في خلال اعتقاله في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وأدت إلى انتزاع عنوان بريده الإلكتروني وكلمات

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

السّر لولوجه. ونظراً إلى وضع حرية الصحافة السائد في البلاد، يبدو مستقبل الشبكة قاتماً. فقد زج بالصحافيين المنتقدين لحكومة الرئيس إساياس أفوركي في السجن فيما لا يزال عدد كبير في المنفى، ما يخوّلهم النفاذ إلى الشبكة وإطلاع العالم على شؤون البلاد بمزيد من الحرية.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

آسيا

ماليزيا، تايلاند، سريلانكا

ماليزيا

تعرف البلاد تاريخاً طويلاً من ممارسة الضبط على وسائل الإعلام. ومع أن الشبكة لا تخضع للرقابة، إلا أن المدونين يتعرضون لها باستمرار. فإذا بأعضاء الحزب الحاكم يرفعون الدعاوى ضد المدونين من بينهم رجا بتراقمر الدين، ناتانيل تان وأحير الدين أتان، وجيف أووي المتهمين بنشر مقالات نقدية على الإنترنت. وفي تموز/يوليو 2007، أعلن القائم بأعمال وزير العدل نذري عبد العزيز أن الحكومة لن تتردد عن اللجوء إلى القانون حول الأمن الداخلي لمعاقبة أي مدون يتطرق إلى مواضيع حساسة. فقد اتخذت الحكومة قراراً حاسماً يقضي بالسيطرة على تطور شبكتها بقبضة من حديد. وفي هذا السياق، أفادت الوزيرة الماليزية للشباب والرياضة داتوك سيري أزالينا عثمان بأن استخدام عالم التدوين إثبات عن الجبن ذلك أن ناشطي المعارضة يستفيدون من انشغال وزارة الداخلية بضغط المؤسسات الإعلامية الكبرى للسيطرة على المجال الإلكتروني وانتقاد الحكومة.

تايلاند

أقدمت الحكومة المشكلة بفعل الانقلاب العسكري على تمويه الرقابة الممارسة على الويب بمكافحة الإرهاب الإلكتروني. ففي 18 تموز/يوليو 2007، أقرت الحكومة التايلاندية قانوناً للتصدي لهذه الآفة يسمح للشرطة بمصادرة المعدات المعلوماتية الخاصة بأشخاص يشتبه ببعثهم رسائل تنطوي على محتويات مهينة أو إباحية. وينص هذا القانون أيضاً على ضرورة احتفاظ الشركات المزودة لخدمة الإنترنت بالبيانات الشخصية للمتصفح لمدة 90 يوماً، فتستطيع السلطات الاطلاع عليها دونما الخضوع لأي ضبط قضائي. وفي نهاية شهر آب/أغسطس 2007، بقي المدون برايا بيشاي قيد الاحتجاز لمدة أسبوعين بموجب قانون الإرهاب الإلكتروني هذا والمادة 14 التي تتناول "التشهير" و"انتهاك الأمن القومي" إثر إدلائه بتصاريح اعتبرت "انتقادية للنظام الملكي" في مقال نشره على مدونته (<http://www.prachathai.com>). ولكن السلطات التايلاندية أسقطت التهم الموجهة إليه لغياب الأدلة ولكنه لا يزال خاضعاً للمراقبة لمدة عشرة أعوام ومعرضاً للسجن إذا ما نشر تعليقاً حول النظام الملكي مجدداً.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

سريلانكا

مع أن شبكة الإنترنت تحافظ على بعض الاستقلالية في البلاد، إلا أن الصحفيين الذين يستخدمونها يتعرضون للتهديد باستمرار. ففي العام 2007 ، وقع رئيس تحرير الموقع الإلكتروني (<http://www.ethalaya.org>) (E-thalay.org) كومودو شامبيكا جايوردانا ضحية تدافع. والواقع أن الميليشيات المؤيدة للحكومة باتت تستهدفه بسبب مقالاته الميالة إلى نمور التاميل. وفي العام 2005، تعرض مدير الصحيفة الإلكترونية TamilNet.com دارمراتنام سيفارام «طارقي» للاغتيال نتيجة لتغطيته المعادية للحكومة للوضع السياسي والعسكري السائد في البلاد. بيد أن القاتلين لا يزالون أحراراً طليقين فيما أقفل موقعه.

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

أوروبا

طاجيكستان

لا يتعدى معدل ولوج شبكة الإنترنت 1 بالمئة في البلاد نظراً إلى تكلفته العالية بشكل أساسي. إلا أن الحكومة أمرت الشركات المزودة للخدمة بالتسجيل لدى وزارة الاتصال. ومع أن هذه الدولة لا تتولى الترشيح الرسمي للمحتويات، إلا أنها تلجأ إلى الرقابة الوقائية بإرسال توصياتها إلى المواقع الإلكترونية التي تعتبر محتوياتها حساسة. وفي 23 آب/أغسطس 2007، أصدر رئيس الجمهورية إيموالي رحمن تعديلات اعتمدها البرلمان قبل شهر من شأنها أن تطبق أحكام التشهير على المنشورات الإلكترونية. الواقع أن المادتين 135 و 136 من قانون العقوبات في طاجيكستان يلحظ عقوبات بالسجن بكل من ينشر نصوصاً تشهيرية على مواقع إلكترونية فضلاً عن تلك الصادرة في الصحافة المكتوبة أو وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. وتتراوح البنود الجزائية بين غرامة تتخطى الحد الأدنى من الأجور بألف مرة والسجن لمدة عامين أو 500 ساعة من الأشغال الشاقة. وترى وزارة الثقافة أن هذه التعديلات ضرورية لإجبار الصحفيين الإلكترونيين والمدونين على تحمل المسؤولية. وفي العام 2006، في خلال الانتخابات الرئاسية، أرسلت وكالة الضبط التابعة لقسم التواصل في الدولة تعليمات إلى الشركات المزودة لخدمة الإنترنت تفيد بضرورة حجب بعض المواقع السياسية بحجة "الحفاظ على الأمن".

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الشرق الأوسط

البحرين، الإمارات العربية المتحدة، ليبيا، الأردن، اليمن

البحرين

يعدّ معدل ولوج الإنترنت في البحرين الأكثر ارتفاعاً في المنطقة. فقد شهدت المملكة تحسناً ملحوظاً في مجال حرية الصحافة ولكن المنشورات الإلكترونية لا تزال تخضع للرقابة ولا سيما تلك التي تعالج شؤون الدفاع عن حقوق الإنسان. ومنذ العام 2005، بات يتوجب على المواقع الإلكترونية التسجيل لدى وزارة الإعلام، ما يسهّل ضبط الأخبار المنشورة عبر الشبكة وحجب بعض وسائل تفادي الرقابة (الخوادم). وفي هذا السياق، أصبح النفاذ إلى حوالي عشرين موقعاً تتطرق إلى الشؤون الدينية والسياسية محظوراً في العام 2007 لمعالجتها فضيحة البندر التي تورط مقربين من النظام. أما الدعاوى المرفوعة ضد المدونين فلا تدل إلا على غياب تكيّف التنظيمات مع مجال الإنترنت. وبين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر 2007، تسببت المادتان 365 من قانون العقوبات و47 من قانون الصحافة بمثل أكثر من 14 صحافياً ومدوناً ومدير مواقع إلكترونية أمام المحاكم.

الإمارات العربية المتحدة

تفيد مؤسسة الاتصالات الوطنية اتصالات بأن أكثر من نصف الشعب بات متصلاً بالإنترنت. فالإمارات هي من الدول النادرة التي خصصت قانوناً للصحافة الإلكترونية. إلا أن المدونين وأصحاب المواقع الإلكترونية يطالبون بتأمين الانسجام بين هذا القانون وقانون الصحافة المكتوبة. وفي العام 2007، كانت قضية مدير موقع مجان وأحد صحافييها كفيلة بتسليط الضوء على مشكلة يطرحها ضبط الإنترنت في هذه المنطقة من العالم. فقانون الصحافة الإلكترونية يسمح بتعدد الإجراءات المتخذة ضد المواقع الإلكترونية. وفي غضون عام، وقع مجان ضحية ست شكاوى بسبب منشوراته، ما أفضى إلى إعادة النظر في حرية التعبير السائدة على الشبكة مع إيداع كل منها. والجدير بالذكر أن الإمارات تستخدم برمجيات سمارتفيلتر SmartFilter لترشيح المحتويات الإباحية والألعاب على الخط تماماً كما وسائل تفادي الرقابة.

ليبيا

إن النفاذ إلى بعض مواقع المعارضة المنفية محجوب فيما لا يزال القطاع خاضعاً لسيطرة السلطة ويتولى شقيق معمر القذافي إدارة الشركة الأساسية المزودة لخدمة الإنترنت في البلاد، الشركة العامة للبريد والاتصالات. فإذا بهذه المؤسسة التابعة للدولة تستأثر بالقسم

منظمة مراسلون بلا حدود

دفاعاً عن حرية الصحافة

الأكبر من الشبكة التي لا تخضع لقانون محدد وإنما يجوز اعتقال أي شخص والحكم بالإعدام عليه بتهمة الإساءة إلى صورة البلاد أو انتقاد الرئيس. وفي هذا السياق، أفرج عن المخالف الإلكتروني عبد الرزاق المنصوري في 2 آذار/مارس 2006 إثر قضائه عاماً في السجن بتهمة "الحياسة غير الشرعية لمسدس". وكان هذا الاتهام قد شكل حجة لمعاقبته بسبب نشره مقالات على موقع أخبار ليبيا (www.akhbar-libya.com) تطرّق فيها إلى

مواضيع اجتماعية وندد بانتهاك السلطات الليبية لحقوق الإنسان. والجدير بالذكر أن ليبيا كانت تنتمي إلى "أعداء الإنترنت" إلى العالم 2006.

الأردن

للمرة الأولى هذا العام، أقدمت السلطات على معاقبة شخص بسبب مقالات نشرها عبر الإنترنت. فقد حكم على النائب الأردني السابق أحمد عويدي العبادي بالسجن لمدة عامين في تشرين الأول/أكتوبر 2007 بتهمة النيل من هيبة الدولة وسمعتها لتنديده على الموقع الإلكتروني الخاص بحزبه بالتجاوزات المستشرية في المملكة الهاشمية والحكم الفاسد للملك عبدالله الثاني في رسالة موجهة إلى السناتور الأمريكي هاري ريد. وفي أواخر العام 2007، شمل قانون الصحافة المنشورات الإلكترونية مع الإشارة إلى أن دائرة المطبوعات والنشر مكلفة باتخاذ الإجراءات الضرورية في حال انتهاك هذا القانون وأن قانون الصحافة الأردني يلحظ غرامات فادحة تصل إلى 30000 يورو. أما قانون العقوبات وقانون محاكم أمن الدولة فينصان على عقوبات بالسجن في حالات التشهير، والإساءة إلى المعتقدات الدينية، والترويج لمواد من شأنها أن تثير النعرات المذهبية والعرقية.

اليمن

تتعرض عدة مواقع تابعة للمعارضة للحجب باستمرار. وعلى سبيل المثال، تصر السلطات على حظر النفاذ إلى الموقع الإخباري يمن بورتال. ففي كانون الثاني/يناير 2008، تعرض لهذا التدبير مرتين بلا مبرر. وينطبق الحجب أيضاً على برمجيات تقادي الرقابة. فمنذ حزيران/يونيو 2007، منعت وزارة الإعلام عدة خدمات لبث الأخبار عبر الأجهزة الجوالة لا سيما أنها تعتبر أن الرسائل النصية القصيرة لا تخضع للضبط الكافي. أما الشركات المزودة لخدمة الإنترنت فتفرض شروط استخدام تحذر المشتركين من إرسال مواد فاضحة أو مسيئة "للأسس الأخلاقية أو الدينية أو العرقية أو السياسية" أو مخلة "بالأمن والاستقرار في البلد" أو "بالوحدة الوطنية أو تشجع أو تدعو إلى التفرقة".